

Distr.
GENERAL

E/1999/55/Add.1
25 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة

التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢ - ١	أولاً
٤	١٦ - ٣	ثانياً
١٠	٤٩ - ١٧	ثالثاً
١٤	٧٩ - ٣٠	رابعاً
١٤	٣٧ - ٣١	ألف - المجتمع المدني
١٦	٤٨ - ٣٨	باء - تبسيط ومواءمة وترشيد إجراءات البرنامج
١٩	٦٢ - ٤٩	جيم - متابعة المؤتمرات العالمية ودور الأفرقة المواضيعية
٢٢	٧٢ - ٦٣	DAL - التعاون مع مؤسسات بريتون وودز
٢٤	٧٩ - ٧٣	هاء - أماكن العمل المشتركة واقتسام الخدمات الإدارية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٦	٩٦ - ٨٠	المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية . خامسا
٣١	١٠٣- ٩٧	البعد الإقليمي . سادسا
٣٣	١٠٤-١٠٦	التعاون فيما بين بلدان الجنوب/ التعاون التقني فيما بين البلدان . سابعا
٣٤	١٠٧-١١٢	النامية - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ثامنا
٣٥	١١٣-١٢٢	التنفيذ الوطني . تاسعا
٣٩	.	العملية الإدارية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ والقرارات ذات الصلة . المرفق :

الجداول:

- ١ - البلدان المشمولة بالمرحلة التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية .
- ٢ - مواعيده الدورات البرنامجية (اعتبارا من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩) .

أولاً - مقدمة

الخلفية والسياق

١ - الشكل الذي تتخذه الإضافة الحالية يتبع الشكل الذي نص عليه قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ باستثناء أن بيان الموارد والإجراءات التي اتخذتها المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج يرد في التقرير الرئيسي (E/1999/55) ولا يرد في الإضافة الحالية، بالإضافة إلى الموضوعين الرئيسيين المختارين للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة عام ١٩٩٩. ويحدّر بالذكر أن التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٨ بمناسبة إجرائها للاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات ضمن تقييمًا متعمّلاً لمعظم المواضيع التي تناولها القرار؛ ومن ثم، ينبغي النظر في الإضافة الحالية على ضوء التقرير السابق (A/56/226) والإضافات). وقد أبلغ عن تحقق مزيد من التقدم، لا سيما في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بشأن جميع أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. كما قطع شوط كبير في التحضير لنشر مجموعة من المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتشاور الوثيق بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاستشارية (انظر الفرع الثاني أدناه). وبالمثل، اتّخذ مزيد من الخطوات في مجال تعزيز نظام المنسقين المقيمين (انظر الفرع الثالث أدناه). وفيما يتعلق بالمعلومات التي يقدمها الفرع الرابع بشأن متابعة المؤتمرات العالمية ونظام المنسقين المقيمين والتعاون مع مؤسسات بريطون وودز، ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن المجلس أمامه تقارير مستقلة تحت بنود جدول الأعمال المعنية. ويصدق ذلك أيضاً على الفرع الخامس بشأن المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية. أما فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي يتناوله الفرع السادس، فسيعرض على المجلس تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية المقرر انعقادها في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٢ - كما أن أمام المجلس، في المرفق، التقرير المتعلق بعملية الإدارة المطلوب في الفقرة ٦٠ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، وهو يتضمن بالإضافة إلى ذلك بياناً هاماً من لجنة التنسيق الإدارية عن التزامها القوي بوضع القرار موضع التنفيذ بصورة متسقة/ منسقة. وقد أعدت عملية الإدارة بالتشاور الوثيق مع اللجنة الاستشارية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وفيما يحاول التقرير إبراز بعض الخطوات المتواخى اتخاذها، لم يكن في الامتناع دائماً الوفاء بشرط تحديد الأهداف والأطر الزمنية لجميع جوانب قرار الجمعية العامة، ويعود جزء من السبب في ذلك إلى أن بعض المسائل تتطلب اتخاذ إجراءات بشأنها من جانب الهيئات الحكومية الدولية حسبما أشير إليه في عملية الإدارة، ويعود الجزء الآخر من السبب إلى أن بعض المسائل لا تزال في طور التحديد من جانب الآليات المشتركة بين الوكالات، مثلما هو الحال في مجال الرصد والتقييم. وقد يرى المجلس استعمال المعلومات المقدمة في عام ١٩٩٩ كنقطة مرجعية لتقدير ما سيحرز من تقدم على مدى السنتين القادمتين، ولتوفير التوجيه بشأن مجالات قد تحتاج إلى المزيد من الإجراءات والمعلومات.

ثانيا - التقييم القطري المشترك وإطار عمل
الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية

٣ - يجري إحراز تقدم كبير في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية بوصفه أداة لتشجيع التعاون نحو أهداف محددة فضلا عن الاتساق في البرمجة والتعاضد.

٤ - ولقد كانت الدروس التي استبانت من التقييمين الداخلي والخارجي اللذين أجريا للمرحلة التجريبية للإطار وما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ من خطوط توجيهية بشأن السياسة، فضلا عن التعليقات المقدمة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، هي الأساس الذي استند إليه في تقييم المبادئ التوجيهية للإطار وتحديد شكل طرائق التوسيع التدريجي لعملية الإطار لكي تشمل بلدانا أخرى حسبما ووفقا عليه في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٥ - وقد عملت المشاورات المنتظمة الواسعة النطاق التي أجريت مع عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، على إثراء تلك الجهود بقدر كبير، كما ساهمت في حيازة المبادئ التوجيهية المنقحة على التأييد، حسبما يتجلى من بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ (ACC/1997/4) (انظر التذييل الأول)، والمذكرة الإرشادية الصادرة عن لجنة التنسيق الإدارية بشأن تنفيذ عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية (ACC/1997/7). وينتظر أن يساعد تأييد لجنة التنسيق الإدارية لأحكام القرار ١٩٢/٥٣ المتعلقة بالدعم على نطاق المنظومة على تيسير الاستخدام الفعال للتقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية على الصعيد القطري، وتمكين الأفرقة القطرية من تحقيق المزيد من وحدة الهدف في الاستجابة للحاجات الملحة للبلدان والشعوب التي تقوم بخدمتها، لا سيما أضعفها وأفقرها.

طبيعة إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية ووظيفته

٦ - أريد بإطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية (إطار المساعدة الإنمائية) أن يكون ذات محور قطري ترمي إلى تحقيق التعاون نحو أهداف محددة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعما للأولويات الوطنية. فحسبما ذكره المنسق المقيم في الفلبين، مثلا، كان معظم التعاون فيما قبل عام ١٩٩٧ يتم بالتوازي مع فرق العمل المشتركة بين الوكالات التي شكلت لمتابعة المؤتمرات العالمية أو من خلال تبادل المعلومات في إطار تلك الفرق. وبفضل التوصل في عام ١٩٩٨ إلى توافق آراء بشأن التعاون من خلال عملية إطار المساعدة الإنمائية، فإن فرق الأمم المتحدة القطرية تقوم الآن بنقل التعاون إلى مجال البرمجة التعاونية.

٧ - وقد تشكلت معظم إطار المساعدة الإنمائية في البلدان المشمولة بالمرحلة التجريبية في منتصف دورة البرامج القطرية المعتمدة. وكان لهذا التوقيت تأثيره على مدى التوصل لاستجابة موحدة وحد من

القدرة على وضع برنامج استراتيجي شمولي للأمم المتحدة يغطي جميع البرامج القائمة والمعتمدة. وقد لاحظ الممثل المقيم في المغرب أن هذه المبادرة قد تفدت في حالة المغرب بالذات بعد الانتهاء الفعلي من وضع واعتماد برامج التعاون القطري. ولم يكنقصد من عملية إطار المساعدة الإنمائية في المغرب أن تكون أدلة للتخطيط ثم للبرمجة المشتركة في نهاية المطاف فحسب وإنما أيضاً فرصة ل الوقوف بصورة واضحة على مجالات الالقاء بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة المعنية، فضلاً عن الوقوف على التغيرات التي يلزم سدها للحصول على أقصى أثر جراء ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة تعاونية في المغرب. ومن أهم الدروس المستفادة من العمليات التجريبية الثمانية عشرة الاعتراف بأن (أ) إعداد إطار المساعدة الإنمائية يجب أن يسبق وضع برامج فرادى الوكالات و (ب) تحقيق الاستجابة المثلث والأثر الأمثل للأمم المتحدة يقتضي مواءمة جميع الدورات البرنامجية لمؤسسات الأمم المتحدة بحيث تبدأ في نفس السنة وتستمر نفس المدة. ولهذا فقد اتخذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات لتحقيق المواءمة بين الدورات البرنامجية، حسبما هو مبين في الجدول ٢.

التقييم القطري المشترك

٨ - من الدروس الرئيسية المستفادة الأخرى أن من الأهمية بمكان إجراء تقييم قطري مشترك كخطوة أساسية أولى تسبق وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد ترجم الآن هذا الدرس عملياً بأن وضعت مبادئ توجيهية للتقييم القطري المشترك، وأدرج ضمن المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بند يتصل بالمبادئ التوجيهية للتقييم القطري. فالتقييمات التي أجراها وأو أكملها بعض البلدان الثمانية عشر، المشتملة بالمشاريع التجريبية (انظر العمود الرابع من الجدول الأول) كانت محدودة النطاق في الغالب. ولذا، ضمنت المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك إشارات تنص صراحة على أنه قد أصبح من الضروري قطعاً عدم الاكتفاء بإجراء تقييم عام، إذ يلزم الانتقال بعدئذ، في مرحلة ثانية، إلى تحليل المجالات الرئيسية التي تتضح في ضوء التقييم القطري المشترك، ثم القيام، في مرحلة ثالثة، بتحديد مجموعة المسائل الرئيسية التي ينبغي أن تحظى باهتمام منظومة الأمم المتحدة على سبيل الأولوية، فضلاً عن المسائل الرئيسية التي ينبغي أن تعالجها شركاء آخرون.

٩ - بالإضافة إلى ضرورة التعمق في التحليل والحرص في تحديد المسائل الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، لابد من توفر المشاركة الواسعة النطاق. ذلك أنه يمكن استقاء كنز من المعلومات من خلال عملية قوامها المشاركة وشراكات استراتيجية يتم إرساءها في مرحلة إجراء التقييم القطري المشترك، لا فيما بين شركاء منظومة الأمم المتحدة فقط، ومن بينهم مؤسسات بريطون ووذ، بل وب خاصة مع الكيانات الحكومية المعنية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، فضلاً عن الشركاء في التنمية الآخرين المتعدد الأطراف والثنائيين. وسلم المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك بأنه كلما عظمت ونشطت المشاركة في العملية، زادت فرص نجاحها في أن تخلق إزاء تلك المسائل تحالفات تؤمن متابعتها.

١٠ - ويمكن أن تمثل الاتفاقيات المتوصل إليها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة، قاعدة صلبة مشروعة لإعداد تقييم قطري مشترك وإطار للمساعدة الإنمائية، تراعي فيما الأولويات والخطط الوطنية على نحو كامل. ويمكن للتقييم القطري المشترك أن يكون أساساً متجدداً لمتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة على نحو متكامل منسق، ولا سيما من خلال إطار مؤشرات التقييم.

دور الحكومة

١١ - اتضح من المرحلة التجريبية أن الحكومات تشارك فيها بدرجات متفاوتة. وكان من ثمرة المناقشات التي أجرتها الجمعية العامة والتوجيهات التي أشارت بها فيما بعد أن وضعت لكل من التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية مبادئ توجيهية. وتتضمن هذه المبادئ أحكاماً واضحة جداً بضرورة اضطلاع الحكومة المتلقية بدور حاسم أثناء عملية التقييم القطري المشترك، وإطار المساعدة الإنمائية مما يقود في النهاية إلى الحيازة الكاملة للإطار من جانب الحكومة بعد الاتفاق على صيغته النهائية.

مشاركة الوكالات المتخصصة

١٢ - وعلى نحو ما ورد أعلاه، فإن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أنشطة تنفيذية، ملتزمة بعمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من خلال التزام لجنة التنسيق الإدارية بهما. وقد أعلنت تلك المؤسسات أنها مستعدة لأن تقدم لهما الدعم اللازم بأن تعمم المبادئ التوجيهية على المسؤولين المعنيين، في كل من المقر والميدان، وأن تقدم الإحاطة الإعلامية والتدريب المناسبين.

الجدول ١

البلدان المشمولة بالمرحلة التجريبية لإطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية

المناطق	البلدان	حالة مذكرة الاستراتيجية القطرية	التقييم القطري المشترك	الوثيقة النهائية لإطار المساعدة الإنمائية	شارك البنك الدولي في التوقيع على وثيقة إطار المساعدة الإنمائية
أفريقيا	غانا	أكملت	/	x	نعم (ب)
	كينيا	أكملت	/	x	نعم (ب)، ووقعتها المؤسسة المالية الدولية
	مدغشقر، من أقل البلدان نموا	أعدت صيغتها الأولى	/	x	تمت إحاطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علما بها على نحو كامل
	ملاوي، من أقل البلدان نموا	-	-	x	نعم (ب)
	مالي ^(ج) من أقل البلدان نموا	أكملت	-	x	نعم
	موزامبيق، من أقل البلدان نموا	أكملت	/	x	لا
	ناميبيا	أكملت	-	-	
	السنغال	أكملت	-	-	
	جنوب أفريقيا	العملية في مرحلتها الأولى	-	-	
	زمبابوي	اتفق على برنامج العمل	-	-	نعم
آسيا	الهند	الحكومة لا تعترض العمل بمذكرة استراتيجية قطرية	-	-	
	الفلبين	أكملت	-	-	لا
	فييت نام	أكملت	-	-	نعم
	المغرب	أكملت	/	x	
أمريكا اللاتينية	كولومبيا	الحكومة تتصدى لاعتراض الصيغة النهائية	-	-	
	غواتيمالا	أكملت	-	-	
أوروبا ورابطة الدول المستقلة	رومانيا	العملية في مرحلتها الأولى	/	x	لا
	تركيا	أكملت	-	-	

(أ) بلد مشمول بإطار المساعدة الإنمائية/استراتيجية البنك الدولي لمساعدة القطرية.

(ب) الوثيقة النهائية لإطار المساعدة الإنمائية، شارك أيضاً صندوق النقد الدولي في التوقيع عليها؛ ومن بين الوثائق النهائية لإطار المساعدة الإحدى عشرة، شارك البنك الدولي في التوقيع على ستة وثائق.

الجدول ٢

مواءمة الدورات البرنامجية (اعتباراً من ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩)

الفئة	الوصف	عدد البلدان
ألف	بلدان تمت فيها مواءمة الدورات البرنامجية	٧٢
باء	بلدان تخطط لمواءمة الدورات البرنامجية (في انتظار أن يقوم أعضاء اللجان التنفيذية بمواءمة الدورات البرنامجية)	١٤
جيم	بلدان لم تكتمل فيها خطط مواءمة الدورات البرنامجية	١٤
	المجموع الفرعي للبلدان المؤهلة لأن توافق فيها الدورات البرنامجية	١٠٠
DAL	بلدان تتصف الحالة فيها بالغموض وعدم الاستقرار ولا سبيل فيها لمواءمة الدورات البرنامجية	١١
هاء	بلدان لا تناسبها مواءمة الدورات البرنامجية لأن الأنشطة/البرامج المضطلع بها محدودة	٤٥
	مجموع البلدان	١٥٦

التحديات

١٣ - لا تزال المسائل التالية تمثل تحدياً ل الكامل أحجزة منظومة الأمم المتحدة بالرغم من أنها روحت في المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية:

(أ) ترشيد وتبسيط إجراءات البرمجة - تبسيط إجراءات البرمجة الذي اعتبر أثناء تقييم المرحلة التجريبية من التدابير اللازمة لتخفييف العبء عن السلطات الحكومية، إجراء سيتطلب من منظومة الأمم المتحدة أن تتبعه بصورة فعالة وأن تلتزم به بقوة. وقرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القاضي بالاستفادة من المذكورة الاستشارية مبادرة قد يود الأعضاء الآخرون في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن ينظروا فيها لتنسق مواءمة إجراءاتهم في مجال البرمجة مع حقائق التضخم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

(ب) الروابط - ينبغي مواصلة البحث عن كيفية وضع وتحليل روابط الوصول مع المهام الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. فتوخي نهج شامل في حالة البلدان التي تمر بأزمات سيتطلب أن يكون هناك، ولا سيما في مرحلة الانتعاش الاقتصادي، تجاوب وتطابق بين مختلف الأطر وأدوات البرمجة القائمة

أو الجاري إعدادها. وينبغي أن تعزز بخاصة صلة الربط بين إطار المساعدة الإنمائية، وعملية النداء المشترك. كما ينبغي استخدام وتطوير عملية التقييم القطري المشترك، بصورة تجعلها صالحة لمجموعة كبيرة متنوعة من الحالات القطرية.

(ج) مؤسسات بريتون وودز - روعي في وضع المبادئ التوجيهية لإطار المساعدة الإنمائية، إطار التنمية الشاملة بصيغته التي عرضها البنك الدولي مؤخرا. ولما كان إطار التنمية الشاملة، لا يزال في طور الإعداد، فإن ثمة حاجة إلى استكشاف الصلة المثلثة التي سترتبط بين التقييم القطري المشترك/إطار المساعدة الإنمائية، وصكوك البنك الدولي، مثل إطار التنمية الشاملة، واستراتيجية المساعدة القطرية.

(د) الأثر - بالرغم من أنه من السابق جدا للأوان الحديث عن تقدير مدى تأثير إطار المساعدة الإنمائية في الأنشطة الإنمائية، فإن الفريق العامل المعنى بالتقدير المشترك بين الوكالات بقصد اتخاذ خطوات لتقديم إرشادات بشأن تصميم آلية رصد، تمكن من تقديم المعلومات المفيدة بعدة طرق، ومن بينها استقاء البيانات والمعلومات من التقارير السنوية للمنسقين المقيمين، فضلا عن توفير البيانات لتقدير أثر إطار المساعدة، الذي نصت الجمعية العامة على إجرائه في قرارها ١٩٢/٥٣.

٤ - ويتبين من الأدلة الأولى المستمدّة من تطبيق البلدان للتقييم القطري المشترك، وإطار المساعدة الإنمائية، أن التقييم القطري وإطار المساعدة نتاج لمؤتمرات الأمم المتحدة. فكلاهما عبارة عن وسيلة تنظم الدعم المقدم إلى الجهود الوطنية، من خلال تحسين التعاون في برامجها منظومة الأمم المتحدة. بل إن عملية الإطارات أصبحت تشكل الآن في بعض الحالات منهاجا يتعيّن في إعداد ورقات مواضيعية لمتابعة المؤتمرات العالمية الكبيرة التي تركز على مسائل عامة في منظومة الأمم المتحدة.

١٥ - ويمثل إطار مؤشرات التقييم القطري المشترك، الذي اعتمدته مؤخرا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هو والتقييم القطري المشترك والمبادئ التوجيهية المنقحة لإطار المساعدة الإنمائية، أساسا لاستخدام مؤشرات موحدة. فهو يقوم بقدر كبير على ما وضعته الأمم المتحدة والبنك الدولي من مؤشرات مقبولة على نطاق واسع، ومنها مجموعة الحد الأدنى من البيانات الاجتماعية، والمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة التنسيق الإدارية بشأن إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وستشكل المؤشرات الكمية إحدى الوسائل العملية التي يمكن بها للتقييم القطري المشترك أن يحول لجنة التنسيق الإدارية إلى أداة هامة لرصد الأداء والمنجزات فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية متكاملة منسقة.

توصية

١٦ - قد يرغب المجلس في أن يحيط علما بالتقدم المحرز في استخدامات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك وفقا لما تنص عليه القرارات ٢٢-١٧ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. وقد يرغب المجلس أيضا في أن يدعوه إلى إحراز تقدم أكبر في مواعيده الدورات البرنامجية (انظر

الفقرة ١٣ أعلاه والجدول ٢)، فضلاً عن اتخاذ الخطوات الالزمة لتبسيط ومواءمة إجراءات البرمجة ذات الصلة.

ثالثا - نظام المنسقين المقيمين

تعزيز النظام

١٧ - تمشياً مع الفقرتين ٢٤ و ٢٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ وتأكيداً للمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/53/226)، تواصل في الأشهر القليلة الماضية اتخاذ الخطوات لتعزيز نظام المنسقين المقيمين ولا سيما فيما يتعلق بتحسين عملية اختيارهم وتحسين نظام تقييم أدائهم وتدريبهم على أساس مواصفات متفق عليها بشأن وظيفتهم، وتقييم كفاءتهم، وخطة عمل النظام. وهكذا، فقد ظل التقدم المشار إليه في التقرير السابق للأمين العام (Add.1 E/1998/48) مستمراً، وجار تعزيزه.

١٨ - وأطلقت مبادرة مستقلة لتقييم الكفاءة في أيار/ مايو ١٩٩٨ كجزء من الجهد المبذول لتحسين معايير وإجراءات اختيار المنسقين المقيمين ولزيادة عدد النساء^(١) بينهم. وكان موضوع المبادرة مناصب المنسقين المقيمين الشاغرة لعام ١٩٩٩ وبدأ تنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد أيدت الجمعية العامة هذا النهج في الفقرة ٢٥ من قرارها ١٩٢/٥٣.

١٩ - وقد أقيم أول مركز لتقييم الكفاءة في تورينو لفائدة ٤٠ مشاركاً يحضرون لأول مرة و ١٧ مشاركاً من وكالات غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ١١ من النساء. وأشرف لجنة التوجيه، المكونة في معظمها من متخصصين في مجال الموارد البشرية قدموا من مؤسسات كثيرة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، على هذه التجربة، التي أجريت بالتشاور الوثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، من طرف مؤسسة متخصصة اختيرت وفق نظام العطاءات. وقد أجري استعراض للκفاءة، شمل إجراء مقابلات موسعة مع خمسة منسقين مقيمين سابقين بالمقر وزيارة لمدة أسبوع واحد لمراقبة عمل المنسق المقيم بموزامبيق، قبل تقييم الكفاءة. ونتج عن هذا الاستعراض تحليل للوظيفة وتحديد مصنف لمواصفات الكفاءة السلوكية. وقد استخدم الاثنان لتصميم تموينات محاكاة للتقييم خاصة بالأمم المتحدة دون غيرها، استضافتها كلية موظفي الأمم المتحدة وأشرف عليها فريق مكون من ١٤ مقيّماً، تساوى فيه الجنسان، اختيروا من مجموعة متنوعة تنتمي إلى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. و كنتيجة لأول تقييم للكفاءة، قدم ٣١ مرشحاً (١٧ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٤ من وكالات

(١) من بين ١٣٠ منسقاً مقيماً يعملون حالياً، ٢٧ (٢١ في المائة) ينتمون لوكالات غير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٣٢ (٢٥ في المائة) هم من النساء.

آخر) إلى الفريق الاستشاري المشتركة بين الوكالات^(٢). وأجري تقييم ثان للكفاءة في بيتسبورغ في الفترة ما بين شهر أيار / مايو وحزيران / يونيو من عام ١٩٩٩ لفائدة ٣٢ مرشحاً، من بينهم ١١ مرشحاً من وكالات غير البرنامج الإنمائي و ١١ من النساء.

٢٠ - وخلص استعراض لهذه التجربة إلى أن هذا الجهد تُوج بالنجاح. وشجعت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بوصفها الجهاز المسؤول عن المسائل المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين داخل لجنة التنسيق الإدارية، على تطبيق هذا النهج القائم على الكفاءة تطبيقاً أوسع، بوصفه إسهاماً لاختبار المرشحين وأيضاً على ضوء قيمته كناتج فرعي لأغراض الاختيار والتقييم والتدريب والارتقاء المهني. وأيدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية اقتراح لجنة التوجيهي المعنية بتقييم الكفاءة مواصلة إجراء تقييمات الكفاءة من خلال الاستعانة بجهات خارجية. وستواصل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية استعراض موضوع تقييم الكفاءة في أيلول / سبتمبر ١٩٩٩ بوصفه جزءاً من الإصلاحات التي تجري في عملية اختيار المنسقين.

٢١ - وكجزء من الجهود المبذولة على صعيد المنظومة لتعزيز ودعم نظام المنسقين المقيمين تتخذ أيضاً خطوات تتعلق بمسائل التدريب والتعلم. وأيدت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في اجتماعها المعقود في آذار / مارس ١٩٩٩ توصية فريقها العامل المعنى بنظام المنسقين المقيمين التي تقضي بإلغاء الفريق الاستشاري المعنى بالأنشطة التنفيذية والتدريب واستخدام الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنى بالتدريب كمدير للمهام للقيام بمهام الفريق الاستشاري السابق، شريطة موافقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وضمن وظيفته كمدير للمهام، سيوسع الفريق العامل من عضويته للاستفادة من مشاركة المتخصصين، على صعيد المنظومة، في مجال التعلم والمسائل التنفيذية على حد سواء وسينسق بصورة وثيقة مع كلية موظفي الأمم المتحدة والمجموعات الفرعية ذات الصلة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيركز عمله على استعراض الاحتياجات التعليمية لنظام المنسقين المقيمين وزيادة فعالية الدورات التدريبية الجارية، بما فيها الدورة التوجيهية للمنسقين المقيمين

(٢) طبقاً لإجراءات اختيار المنسقين المقيمين، شكل فريق استشاري مشترك بين الوكالات في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨ لاستعراض آلية المرشحين الذين تقدّر لهم رسمياً المنشآت المشاركة لشغل مناصب معينة، ويتألف هذا الفريق من ١١ وكالة. وفضلاً عن ذلك، يطلب إلى ممثلٍ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وإدارة شؤون الإعلام المشاركة في عمل الفريق حينما ينعقد تعيينات المنسقين المقيمين في البلدان التي تواجه حالات طوارئ معقدة والبلدان التي يشغل فيها المنسقون المقيمون حالياً منصب المدير. وقد اجتمع الفريق لأول مرة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ لاستعراض حالة ٥١ مرشحاً لشغل ١٧ منصبًا واحتفظ بـ ٤٣ منهم على قائمة المرشحين. واجتمع هذا الفريق مرة أخرى في آذار / مارس ١٩٩٩ لاستعراض حالة ٢٧ مرشحاً لشغل ١٣ منصبًا؛ وبعد ذلك الاجتماع، يوجد الآن ٢٠ شخصاً على قائمة المرشحين.

المعينين لأول مرة وإدارة التنسيق الميداني. وستقدم نتائج هذا الاستعراض إلى كل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ للدراسة واتخاذ إجراء بشأنه على صعيد المنظومة. ولا بد من انتظار نتائج هذا الاستعراض واستعراض كلية الموظفين المقرر أن يجري في نهاية عام ٢٠٠٠ قبل النظر في المسائل المتعلقة بالاحتياجات التعليمية للنظام المشترك في مجال البرامج.

٢٢ - ويتمثل اهتمام ذو أولوية للجهود المبذولة في سبيل تعزيز نظام المنسقين المقيمين في العمل على أن يدرك كل موظفي منظومة الأمم المتحدة في بلدان البرامج إدراكاً كاملاً مسؤوليتهم عن الأداء الفعال لنظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك ضمان تقديمهم الدعم بما يتفق ومسؤوليتهم المزدوجة كممثلي لمنظمتهم وكأعضاء في نظام المنسقين المقيمين. وينظر إلى العمل الجماعي لفريق قطري تابع للأمم المتحدة كعامل أساسي لنجاح منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ومن شأن توافر نظام منظور للمنسقين المقيمين وإجراء الوكالات تقييمات لتمثيل موظفيها لها كجزء من النظام إذ يلعب دوراً حاسماً في تحديد مشكلات الأداء الرئيسية فضلاً عن إنجازات النظام، مما سيساهم بدوره في تعزيز عملية تقييم أداء النظام وإدارته.

٢٣ - ويضطلع نظام تقييم المنسقين المقيمين بدور هام في تعزيز عملية تقييم الأداء وتمثل تقييمات الأداء التي تجريها الوكالات لموظفيها كجزء من النظام وجهاً حاسماً من أوجه إدارة النظام. إن نظام تقييم الأداء الحالي هو إجراء من إجراءات الإبلاغ المعمول بها بصورة استثنائية. وقد قررت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، في دورتها الثالثة عشرة المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، موافقة تطبيق هذا النظام لفترة تجريبية تمتد من سنتين إلى ثلاث سنوات قبل أن تضطلع بعملية أشمل. ولأغراض عملية تقييم الأداء لعام ١٩٩٨، دعا مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، جميع الوكالات إلى المشاركة وتقديم التقييمات التي أجرتها، وذلك بحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٩ (أرجئ الموعد فيما بعد إلى نهاية نيسان/أبريل). وستجري إعادة تقييم للنظام الحالي في الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٩ على أساس ما اكتسب من تجربة خلال العامين الماضيين. وسيؤكد الاستعراض على الحاجة إلى ضمان مساهمة جميع أعضاء الفرق القطرية مساهمة تتسم بالمبادرة والانتظام من خلال إجراء عمليات تقييم للذات بالاقتران مع التقرير السنوي وخططة العمل للمنسقين المقيمين. وسيستعرض نظام تقييم الأداء أيضاً على أساس التمييز الواضح بين مهام المنسقين المقيمين ومهام الممثل المقيم للبرنامج الإنمائي وعلى أساس توصيف وظيفة المنسق المقيم الذي أقرته اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ونظام تقييم الأداء هذا بحاجة كذلك إلى ربطه بالكفاءات المطلوب توافرها في المرشحين المحتملين لشغل منصب المنسق المقيم.

٤ - كما تمثل المبادئ التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية بشأن أداء نظام المنسقين المقيمين الجاري الانتهاء منها جزءاً من الجهود المبذولة لتعزيز النظام. فقد أعد نص على ضوء حلقة تورينو لعام ١٩٩٧ بشأن أفضل الممارسات وبيان ١٩٩٥ بشأن دور النظام وأدائه (انظر ١٩٩٥/١ ACC) وقرارات الجمعية العامة ١٩٩٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣، واللاحظات التي تلقاها أعضاء اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل

البرنامجية والتنفيذية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عن طريق الفريق العامل التابع للجنة والمعني بنظام المنسقين المقيمين. وستعد صيغة منقحة لهذه المبادئ التوجيهية لتدرس أثناء انعقاد دورة اللجنة الاستشارية في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩ بقصد الموافقة عليها واعتمادها.

توصية

٢٥ - قد يرغب المجلس في الإحاطة علما بالجهود المستمرة لتعزيز نظام المنسقين المقيمين، وخاصة من خلال تحسين إجراءات الاختيار، بما في ذلك تقييم الكفاءة، ووضع نظام للتقييم، وتشجيع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية على إيلاء اهتمام مستمر لهذه المسألة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣.

التنسيق على الصعيد الميداني (الجانب الميداني والأفرقة الموضعية) ودور نظام المنسقين المقيمين (و خاصة

الفرق القطرية)

٢٦ - للمنسق المقيم دور هام في دعم الحكومات، حيثما يطلب إليه ذلك. ويتعلق هذا الدعم باضطلاع الحكومات بمسؤولياتها الرئيسية في تنسيق جميع المساعدات الخارجية. ويتحقق ذلك بتطوير التكامل بين جميع برامج ومشاريع منظومة الأمم المتحدة وخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية وبالاستجابة التامة للأولويات التي يحددها البلد المضيف. وإن آليات التنسيق، من قبيل الجانب الميداني والأفرقة الموضعية وأطر البرمجة من قبيل "المذكرة الاستراتيجية القطرية" و "إطار المساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك" لهي من الأدوات الهدافة إلى تحسين التنسيق الميداني بين عناصر منظومة الأمم المتحدة وإحراز تعاون أكثر فعالية مع الحكومات والشركاء الآخرين ذوي الصلة.

٢٧ - إن التقييم الذي أجري في العام الماضي للاستعراض الشامل للسياسة لعام ١٩٩٨، الذي يجري كل ثلاث سنوات، بشأن صياغة وتنفيذ "المذكرة الاستراتيجية القطرية" والتقييم الأولي لعملية "إطار المساعدة الإنمائية"، ليظهرها أن الشرط الرئيسي المسبق للإعمال الناجح لهذه الأدوات، ومن ثم للتنسيق الميداني الفعال، إنما يتمثل في تكوين فرق قطرية كفؤة نشطة تقوم على قاعدة عريضة من المشاركة. وقد أكد هذه النتيجة تطور المرحلة التجريبية من إطار المساعدة الإنمائية.

٢٨ - ولذا ينبغي أن تركز الأنشطة الرامية إلى تعزيز الفرق القطرية، المضطلع بها سواء في المقر أو على الصعيد الميداني، على تعزيز دور ومهمة نظام المنسقين المقيمين كآلية لها الصبغة الحقيقة لآليات منظومة الأمم المتحدة فيكون ل الكامل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي دور فيها.

توصية

٢٩ - قد يرغب المجلس في الإحاطة علما بالجهود التي بذلت فعلاً في هذا الاتجاه والتشجيع على اتخاذ مزيد من الخطوات نحو مزيد من التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عند النظر في الولايات المتعلقة بها.

رابعا - التخطيط والبرمجة والتنفيذ

٣٠ - تحت هذا العنوان، تضمن قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ توجيهات للسياسة العامة تتعلق بالمجتمع المدني، وبتبسيط الإجراءات ومواعيدها، ومتابعة المؤتمرات العالمية، والتعاون مع مؤسسات بريطون ووذ ومؤسسات المالية الأخرى المتعددة الأطراف، والأماكن والخدمات المشتركة، بما في ذلك النماذج الموحدة للميزانية. وينبغي أيضاً أن يقرأ هذا القسم، الذي يتضمن معلومات عن التقدم المحرز في هذه الميادين، جنباً إلى جنب مع الإجراءات المستقبلية المحددة في المرفق.

ألف - المجتمع المدني

٣١ - قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٣٠ من قرارها ١٩٢/٥٣، أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بموافقة البلد المضيف، أن تساعد الحكومات في توفير بيئة مواتية من شأنها أن تعزز الروابط بين الحكومة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات القطاع الخاص المشاركة في عملية التنمية، بهدف التوصل إلى حلول إبداعية للمشاكل.

٣٢ - وللعديد من مؤسسات المنظومة علاقات عمل راسخة مع المجتمع المدني. ففي مجال الأنشطة التنفيذية، أجرت مؤخراً اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية استعراضاً للخبرة الواسعة لمنظومة في دورتها المنعقدة في آذار / مارس ١٩٩٩. وعلى أساس النمو الكبير في العلاقات بين الأمم المتحدة والحكومات والشركاء الآخرين في التنمية، أقرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، باسم لجنة التنسيق الإدارية، مذكرة توجيهية بشأن المبادئ التي تعزز من تعاون الأمم المتحدة التنفيذية مع منظمات المجتمع المدني. وتؤكد هذه المبادئ التوجيهية، التي هي بعنوان "نهج الشراكة"، أن المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً، ومبادرات الإصلاح داخل منظومة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، تسلم جميعها بأن من شأن العمل، بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني، أن يعزز جهود المنظومة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي. وتركز المبادئ التوجيهية على المساعدة في تعزيز وجود بيئة مواتية، قد تشمل دعم الحكومات في مسؤولياتها بوصفها الجهات الرئيسية التي تضع السياسات والبرامج المحلية؛ وتعزيز الروابط بين مختلف الكيانات المشاركة في عملية التنمية؛ وتسهيل إنشاء وتوحيد آليات للحوار بين الحكومات وبين منظمات المجتمع المدني نفسها؛ ومساعدة الحكومات في وضع إطار قانونية وتنظيمية من شأنها أن تشجع عمليات منظمات المجتمع المدني ونموها؛ ودعم الإدارات الحكومية التي تعمل مع منظمات المجتمع المدني؛ وتقديم معلومات عن فوائد العمل مع هذه المنظمات. كما تؤكد المبادئ التوجيهية أنه ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تسعى أيضاً إلى المساعدة في تحسين قدرات منظمات المجتمع المدني، في مجالات من قبيل الدراية التقنية والإدارة والمساءلة والدعوة والإلمام بالمواحي القانونية. وسيتم توزيع المبادئ التوجيهية على نطاق واسع ووضعها في الدليل المرجعي للأنشطة التنفيذية الذي يستعين به العاملون في إطار نظام المنسقين المقيمين.

٣٣ - وقد أجري مسح على نطاق المنظومة لخبرات منظمات المجتمع المدني وافضل ممارساتها في مجال بناء القدرات والتطوير المؤسسي. وأمكن بفضل هذا المسح توفير الأساس لإجراء مزيد من العمل في دورة الربيع للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. وعمدت الغالبية العظمى من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى بيان أوجه الدعم لزيادة الحوار بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وزيادة التعاون بينها. وكان ثمة أمثلة لجهود المبذولة لتعزيز وجود بيئة مواتية على المستوى القطري شملت التطوير المؤسسي في مجالات تبادل المعلومات والأراء والخبرات، والتشاور على صعيدي الاستراتيجيات والسياسات، نظرا لأن لمنظمات المجتمع المدني دورا هاما في الدعوة لتفعيل السياسات والإصلاح المؤسسي. وكان الدعم من أجل إيجاد بيئة مواتية على الصعيد الدولي مجال آخر من مجالات الاهتمام والعمل، يتراوح بين المساعدة في إنشاء رابطات وشبكات إقليمية وبين تيسير الترتيبات للعدد المتزايد من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس. كما أن المسح على نطاق المنظومة قد ركز على نماذج دعم بناء القدرات في فرادي منظمات المجتمع المدني لتحسين أدائها وتأكيد استمراريتها. وستعني دراسة أخرى، يجري إعدادها حاليا للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، بفحص الإجراءات الإدارية والمالية التي من خلالها يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تشارك منظمات المجتمع المدني أو أن تقدم لها المساعدة بهدف تحقيق تهج أكثر تنسيقا من قبل منظومة الأمم المتحدة.

٣٤ - إن المبادئ التوجيهية لـ "التقييم القطري المشترك" و "إطار المساعدة الإنمائية لدعم بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز أواصر العلاقات مع المجتمع المدني وشركاء التنمية الآخرين فيما يتعلق بتعيين وتحليل العناصر المختلفة وتحديد الأولويات للتقييمات القطرية المشتركة، والتشاور والعمل المشترك لتحقيق أهداف "إطار المساعدة الإنمائية". وهذه المبادئ التوجيهية تستشرف وتشجع على اشتراك مؤسسات المجتمع المدني وإسهامها إسهاما فعالا؛ ومن ضمن هذه المؤسسات المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث، والمجتمعات والرابطات المحلية، والجماعات النسائية وجماعات المصالح وغيرها. كما تشير إلى ضرورة إنشاء آليات لهذا الغرض.

٣٥ - وتشير المبادئ التوجيهية، فضلا عن ذلك، إلى أن الفرق القطرية قد ترغب في استكشاف سبل يمكن بها لمؤسسات القطاع الخاص، والشركات، والرابطات التجارية، أن تشارك في عملية التقييمات القطرية المشتركة، سواء فيما يتعلق بالاستفادة من خبراتها وآفاقها، أو فيما يتعلق بالتأثير على ممارساتها للارتقاء بالمستويات الاجتماعية والإسهام في الأهداف الشاملة للتنمية.

٣٦ - وبمتابعة المؤتمرات العالمية يمكن تسريع التعاون مع منظمات المجتمع المدني في مجالات الدعوة والمشاركة في المعلومات والربط الشبكي. وبشكل عام، ثمة تقدم كبير من حيث ادراك جميع الشركاء لدور المجتمع المدني الحاسم في التنمية. وقد أصبحت الحكومات تدرك دور منظمات المجتمع المدني وقدراتها بطريقة إيجابية، وتبدى نتيجة لذلك رغبتها في الدخول في شراكات وتحطلب إلى منظومة الأمم المتحدة تيسير هذه العملية. وفي الوقت نفسه، فقد حققت منظمات المجتمع المدني تقدما في مجالات التنظيم

والاتصالات والربط الشبكي والدعوة ومهارات وضع الاستراتيجيات، وأبدت اهتماماً كبيراً بالتعاون والعمل مع الحكومات. وقد أسهمت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ذلك، ويمكنها أن تواصل سعيها هذا، بالمساعدة في إيجاد بيئة مواتية.

٣٧ - وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، يجري التركيز حالياً على تعزيز العلاقات تمشياً مع مبادرة تقدم بها الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا. وقد وافقت لجنة التنسيق الإدارية في دورتها المنعقدة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، على اتجاه التوصل إلى "اتفاق" أو تفاهم مع القطاع الخاص للتأكيد على بعد التنمية وارشاك أعضاء منظومة الأمم المتحدة في مزيد من الحوار مع القطاع الخاص فيما يتعلق بكل من المسائل المعيارية والتنفيذية. وكان ثمة اعتراف أن التعاون التنفيذي قد يشير بعض المسائل الصعبة في المستقبل.

باء - تبسيط ومواءمة وترشيد إجراءات البرنامج

٣٨ - تدعو الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣ والقرارات السابقة إلى تبسيط ومواءمة وترشيد القواعد والإجراءات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تتضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، وذلك لتسهيل دمج هذه الأنشطة في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية وتسهيل التعاون بين مؤسسات المنظومة. وتوصي الجمعية العامة في الفقرة ٦٢ من قرارها ٦٢ من قرارها ١٩٢/٥٣ بهذا الموضوع كأحد مجالات التركيز في دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٠؛ وقد يرغب المجلس في أن يضع في اعتباره أن أي توجيه في هذا المجال يمكن أن يحقق التقدم المطلوب بشأن بعض المبادرات المطروحة أمام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية.

٣٩ - وأكد التحليل الذي أجرى لإعداد الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، هو والتحاليل السابقة، أنه بالرغم من التقدم المحرز، وبخاصة في مجال مواءمة دورات البرامج، فإن تباين وتعقد القواعد والإجراءات والسياسات والنماذج التي تحكم مختلف إجراءات وعمليات برمجة منظومة الأمم المتحدة تضع عبئاً كبيراً على العديد من البلدان، بما في ذلك المكاتب القطرية، وتشكل تحدياً أكبر لقدراتها على التنسيق والتنفيذ، الأمر الذي يخلق بدوره حاجزاً كبيراً أمام التوسيع في التنفيذ الوطني وتعزيز القدرات الوطنية.

٤٠ - وتحقق بعض التقدم خلال عام ١٩٩٨ نحو اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات في مجال البرمجة والعمليات على قدر أكبر من البساطة وحسن المواءمة. ومن ثم، فقد اهتمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ضمن أولوياتها لعام ١٩٩٩، بمسألة ترشيد سياسات منظماتها الأعضاء وممارساتها في ميدان التنفيذ الوطني، وذلك من أجل الإسهام في النهوض بالملكية الوطنية وتعزيز القدرة الاستيعابية للبلدان المتلقية. وتلا ذلك اعتماد استنتاجات الدراسة المستقلة بشأن "القدرة الاستيعابية" التي أجريت تحت رعاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي اعتبرت القدرة الوطنية العامل الرئيسي الذي يؤثر على كفاءة ونقل فعالية الدعم

من منظومة الأمم المتحدة وعلى سرعة هذا النقل وكيفية استخدام الموارد المالية. وأكدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من جديد، لدى استعراضها لهذه الدراسة، على الحاجة لأن تقوم الأمم المتحدة/الجهة المانحة بترشيد وتبسيط طرق تحديد صفة التعاون الإنمائي وتقديمه بهدف تعزيز الاستفادة من القدرة الوطنية والارتقاء بها على أوسع نطاق. وقدمت الدراسة للدورة السنوية لعام ١٩٩٨ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤١ - واتخذت لجنة التنسيق الإدارية خطوة أخرى بما التزمت به في بيانها بشأن تنفيذ القرار ١٩٢/٥٣ فتضمن البيان توقعات متعددة، ومنها أن تتخذ مجالس الإدارة ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ما يلزم من خطوات الدعم الملائمة خلال فترة الثلاث سنوات القادمة لتبسيط ومواءمة عمليات وإجراءات البرمجة، عند الضرورة^(٣).

٤٢ - وثمة حاجة للتعامل مع مختلف المتطلبات المالية والإدارية في منظومة الأمم المتحدة، التي كثيرة ما تكون معقدة ومضيعة لوقت وتفتقر إلى الملاءمة، وفي هذا الأمر يمنع البلدان المتلقية من وضع ترتيبات على درجة أكبر من التنسيق على الصعيد القطري، ويؤدي إلى وضع عراقيل كبيرة أمام الحكومات والوكالات الوطنية لدى تنفيذ البرامج والمشاريع. أما القدرة الوطنية على إدارة المساعدة الخارجية بطريقة تتسم بالتنسيق والشفافية والقابلية للمساءلة فتتأثر بالمتطلبات المتنوعة والمترادفة باستمرار، التي تفرض تكاليف باهضة وتحتاج بذل جهود حال حدوث انخفاض في الموارد. ونتيجة لذلك، تتأثر كثيراً سرعة تنفيذ البرامج ونوعية التنفيذ فضلاً عن فعالية التنفيذ الوطني ومداه.

٤٣ - ووضعت تدابير وجداول زمنية محددة موضع التنفيذ في إطار خطط عمل قطرية محددة وبقصد تعزيز مواءمة الدورات البرنامجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. واستطاعت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها حتى الآن إنجاز الملاءمة الكاملة لدوراتها البرنامجية في ٨٦ بلداً^(٤). وتعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الآن على وضع خطة عمل شاملة لزيادة التعجيل بعملية الملاءمة بهدف إنجازها في ٩٩ بلداً بحلول عام ٢٠٠٣. وسيقدم تقرير عن التقدم المحرز إلى المجلس في عام ٢٠٠٠^(٥).

(٣) يرد ضمن بيان العملية الإدارية لتنفيذ القرار (انظر المرفق)، مزيد من التفاصيل عن هذه الخطوات. وستقيّم هذه الخطوات تقييماً شاملًا خلال الاستعراض القادم الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاثة سنوات.

(٤) المصدر: الفريق الفرعى المعنى بالعمليات البرنامجية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

(٥) ترد في تقارير المجالس التنفيذية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الصناديق والبرامج معلومات تفصيلية بخصوص القضايا المتعلقة بخطط عمل قطرية محددة، بما في ذلك تقييم هذه الخطط وتنفيذها. وترد تلك المعلومات ضمن التقارير المذكورة إلى المجلس لشهر شباط/فبراير ١٩٩٩ بالنسبة للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ولشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بالنسبة لليونيسيف.

٤٤ - وهناك من أوجه التناقضات في الدورات البرنامجية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ودرجات الاختلاف في الامركزية وسلطة التقويض لصنع القرار على الصعيد القطري وعلى مختلف صعد الالتزام في المقر ما يعرقل كثيرا تحقيق استجابة أكثر فعالية وأكثر تنسيقا من جانب منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات التنمية الوطنية، ويعرقل الأنشطة المشتركة بين المنظومة والحكومة، بما في ذلك رصد وتقدير البرامج.

٤٥ - ويتاح الأخذ بإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة الفرصة لأن تتحقق منظومة الأمم المتحدة ببرمجة وعمليات تتسم بمزيد من التبسيط والتعاون على صعيد كل من المقر والميدان على حد سواء. فقرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، الاستغناء عن المذكرة الاستشارية (التي أصبحت اختيارية للمكتب القطري) وعن الخطوط العريضة للبرنامج، التي سيستعاض عنها بإطار المساعدة الإنمائية. كما يبذل صندوق الأمم المتحدة لسكان جهودا ملموسة لتبسيط عمليات البرمجة وأدواتها ويقدم مبادئ توجيهية ببرنامجية جديدة تضع في اعتبارها استخدام "التقييم القطري المشترك" و "إطار المساعدة الإنمائية" كنقطة انطلاق في عملية البرمجة. واتفقت منظمات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في آذار / مارس ونيسان / أبريل ١٩٩٩، على التوالي، على استخدام مصطلحات موحدة أو موازية بشأن عمليات ونواتج البرمجة وكذلك على أطر مؤشرات موحدة للتقييم القطري المشترك. وسيجري خلال عام ١٩٩٩ استحداث مجموعة من الأدوات لتطبيق التعريف الموحدة وتحديد نماذج من التعاون البرنامجي.

٤٦ - ولعلاج هذه الحالة وإجراء تقدم في مسائل هامة، مثل التنسيق والتنفيذ الوطني والنهج البرنامجي، يتبعين أن تولي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هذه المسألة أعلى أولوية على صعيد المقر والصعيد القطري كليهما. ويمكن أن يتمثل معيار هام، معيار تحديد أي الإجراءات المتبقية ببساطة أولا، في مقدار العبء الذي تفرضه الإجراءات على البلدان المتلقية. ومن الاعتبارات الأخرى تعزيز القدرة الوطنية على تنسيق المساعدة الخارجية وتوسيع نطاق التنفيذ الوطني. وينبغي بذل الجهد في هذا الميدان بالتعاون مع الحكومات وغيرها من الجهات الخارجية المانحة مع وضع القدرة الوطنية والأوضاع القطرية في الاعتبار.

٤٧ - كما تبذل الجهود لتحقيق مزيد من الاتساق في عرض الميزانيات على صعيد المقر، والمشاركة في النظم والخدمات الإدارية على الصعيد القطري. وقد وافقت المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج مؤخرا على شكل واحد نص لهذا الغرض لعرض الميزانيات بينما بدأ بتنفيذ ممارسة رائدة في ميدان الخدمات المشتركة المتقاسمة سيقدم عنها تقرير مرحلبي قريبا.

توصية

٤٨ - قد يرغب المجلس في أن يطلب إلى الصناديق والبرامج أن تولي مسألة التبسيط والموائمة أولوية عالية، وأن تتخذ خطوات ملموسة من أجل تقليل وتبسيط وموائمة إجراءاتها ومتطلبات الإبلاغ الملقاة على عاتق الحكومات المتلقية لتأمين الموافقة على البرامج وتمويلها، وموافقة المجلس في عام ٢٠٠٠ بتقارير عن التقدم المحرز. وإضافة إلى ذلك، قد يرغب المجلس في الحث على الموائمة الكاملة للدورات البرنامجية في/..

جميع البلدان، حيثما يكون ذلك ملائماً، وفقاً للجدول الزمني المبين في خطة العمل الأولية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وإضافة إلى ذلك، قد يرغب المجلس، تمشياً مع الفقرة ٢ أعلاه، في تقديم المزيد من التوجيه بشأن المسألة، لا سيما فيما يتعلق بقرار التركيز على مسألة التقدم في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠.

جيم - متابعة المؤتمرات العالمية ودور الأفرقة المواضيعية

٤٩ - أكد التحليل الذي أجرته الجمعية العامة لاستعراض السياسات الشامل لعام ١٩٩٨، الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، أن للمنسقين المقيمين دوراً هاماً في مساعدة الحكومات على الاضطلاع بمسؤولياتها من أجل تحقيق متابعة منسقة موحدة للمؤتمرات الدولية الرئيسية وأن الأفرقة المواضيعية وأطر البرمجة مثل "المذكرة الاستراتيجية القطرية"، و "إطار المساعدة الإنمائية" و "التقييم القطري المشترك" تمثل الأدوات الرئيسية لتسهيل هذه المهمة.

٥٠ - وقد تقدمت منظومة الأمم المتحدة كثيراً في السنة الماضية، على صعيد المقر والصعيد القطري كليهماً، معاً على طريق تعزيز استخدام تلك الأدوات بصورة أوسع وأكثر فعالية، وبخاصة الأفرقة المواضيعية، والتقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. ويتمثل التحدي الآن في كيفية ربط قضايا التنمية على صعيد المجتمع المحلي مع السياسات والإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي.

٥١ - وتضمن برامج العمل العالمية مخططات عامة للأنشطة في مختلف ميادين المبادرات الإنمائية، بيد أنه يلزم إلى الآن ترجمتها إلى مجموعة منسقة متكاملة من المعايير الوطنية ينبغي العمل بها على الصعيد القطري. (وللاضطلاع على مزيد من التفاصيل عن التقدم المحرز نحو المتابعة المتكاملة والمتنسقة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، انظر (E/1999/59).

٥٢ - وثمة عدد من مبادرات لجنة التنسيق الإدارية ييسر إحراز تقدم نحو مزيد من المتابعة المنسقة الموحدة لمؤتمرات العالمية الرئيسية. وقد اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ مذkerتها التوجيهية الثانية بشأن المتابعة المتكاملة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وهي من إعداد اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. وأتيحت هذه المذكرة للاطلاع ضمن نظام المنسقين المقيمين. كما جرى على نطاق واسع تعميم نتائج أعمال المتابعة لفرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية، ومواضيعها هي الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع (نisan/أبريل ١٩٩٨)، والتوظيف الكامل وأسباب الرزق المستدامة (آذار / مارس ١٩٩٧)، وإيجاد بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، بما في ذلك على الصعيد القطري.

٥٣ - وتضمنت المذكورة التوجيهية الثانية توجيهات جديدة في الموضوع على نطاق السياسة العامة المنظومة. وقدمت فرق العمل الثلاث التابعة للجنة التنسيق الإدارية مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة كل من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في جهودها من أجل القيام على الصعيد القطري بإجراء متابعة منسقة متكاملة للمؤتمرات. وركزت جهود فرق العمل على تحديد أفضل الممارسات، والشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين، والروابط بين العمل الحكومي الدولي والمؤتمرات العالمية الدولية، من جهة، وعلى التنفيذ على الصعيد القطري ضمن إطار متكامل ومنسق من جهة أخرى. وظهرت استعراضات قطرية، ومبادئ أساسية ومبادئ توجيهية هامة لتسهيل البرمجة على الصعيد القطري في شكل نواحٍ نهائية لهذه المبادرات. وتلتزم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بتطبيق المبادئ الإرشادية للجنة التنسيق الإدارية والمبادئ التوجيهية لفرق العاملة على الصعيد القطري من خلال البرمجة التعاونية وإنشاء أفرقة مواضيعية شاملة مشتركة بين الوكالات.

٤٤ - وتتيح الأفرقة المواضيعية، من خلال عملها بوصفها آليات للتنسيق وللحوارات المتعلقة بالسياسات مع الحكومة وآليات للتشاور المنتظم ضمن منظومة الأمم المتحدة، فرصة للمساهمة في تحديد مدى انسجام السياسات والأولويات الوطنية مع الالتزامات المتعلقة بالسياسات التي تتضمنها نتائج المؤتمرات، وتهتم بتحديد مدى فعالية الهياكل المؤسسية القائمة لتنفيذ الالتزامات وكذا بتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها على نطاق المنظومة لدعم الإجراءات التي تضطلع بها الحكومة لمتابعة هذه الالتزامات.

٥٥ - ولا تزال الأفرقة المواضيعية تشكل الأدوات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة للمتابعة المتعددة للمؤتمرات. وتعد الأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتبة على نحو خاص المثال الأكثر نجاحاً، من بين كل الأفرقة، في العمل بطريقة منسقة. فإنها كثيراً ما تشتمل على مشاركة الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الجهات المانحة الهامة والمجتمع المدني، التي يتيح تعاونها الواسع النطاق إطار سياسة فريدة لتنسيق الجهود لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية. ويؤدي ذلك أيضاً في حالات كثيرة، إلى وضع خطط وطنية متوسطة الأجل، تشتمل على تعبئة الموارد من أجل تنفيذ برامج ومشاريع محددة.

٥٦ - وتبين الاستعراضات الأولى للتقارير السنوية للمنسق المقيم عن عام ١٩٩٨ وللعمليات الرائدة في إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية أن الأفرقة المواضيعية تعمل بمزيد من الفعالية عندما ترتبط بالجهود المشتركة للجهات الرئيسية الهامة ذات المصلحة، أو عندما تشكل نتيجة لها، وتظهر هذه الفعالية في وضع إطار عمل للاستجابة بطريقة منسقة متكاملة، على الصعيد القطري، للمواضيع العامة التي تطرحها المؤتمرات الدولية الرئيسية. وتحتفل مجالات هذه الجهود التعاونية، فهي أحياناً عبارة عن تحليل عام للأوضاع وأطر عمل برنامجية، مثل "المذكورة الاستراتيجية القطرية" و "إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة"، وأحياناً أخرى عبارة عن مبادرات لجمع التبرعات المالية والتنسيق، مثل الموائد المستديرة والأفرقة الاستشارية، بما في ذلك مبادرات استئصال الفقر التي تقودها البلدان. وإن هذه الجهود لتتوفر الأساس لدعم منظومة الأمم المتحدة للجهود الوطنية بصورة أكثر تنسيقاً ومتكاملاً من أجل متابعة

المؤتمرات، وذلك بتبسيير وضع أو إدماج التزامات محددة بمؤتمرات معينة في إطار أوسع نطاقاً من البرامج والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. كما يتحقق بهذه الجهود دعم عملية وضع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.

٥٧ - وتشكل مشاركة البنك الدولي في الأفرقة المواضيعية، ولا سيما في بلدان يكون فيها البنك الدولي الجهة المانحة الرئيسية، عاملاً هاماً في زيادة فعاليتها بوصفها آليات للمتابعة المنسقة للمؤتمرات على الصعيد القطري. ويبدو أن هذه هي الحالة بشكل خاص بالنسبة للأفرقة المواضيعية المنشأة لمواضيع شاملة يجري انتقاها لتكون محل اهتمام المجموعات الاستشارية وعمليات المواجه المستديرة.

٥٨ - وبوجه عام، فإنها لا تزال في البلدان التي لمنظومة الأمم المتحدة تواجه فيها تلعب دوراً مهماً في كفالة تنسيق ما يقدم من دعم إلى أنشطة متابعة كل مؤتمر من المؤتمرات العالمية، وينبغي مواصلة توسيع نطاق هذا الدور ليشمل جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وبوسع أفرقة مواضيعية مثل الفريق المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب أن يكون نموذجاً يحتذى من حيث وجود نهج منسق ومن حيث مستوى المشاركة والدور المستفاد.

٥٩ - وينبغي الآن زيادة التكامل في العمل الذي تؤديه مختلف الأفرقة المواضيعية، المنظمة حول مواضيع شاملة محددة منبثقة عن البرامج الدولية وذلك لكافلة اتباع نهج أكثر شمولًا تجاه موضوع متابعة المؤتمرات، مما ييسر تحقيق متابعة متكاملة موازية على الصعيد الوطني.

٦٠ - وأحرزت منظومة الأمم المتحدة تقدماً مهماً في هذا الاتجاه خلال العام الماضي وذلك على صعيد المقر والصعيد القطري كليهما. وبشكل خاص، فإنه من المتوقع أن يسهم اعتماد وتنفيذ التقييمات القطرية الشاملة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في زيادة تكامل ما تقدمه المنظومة من الدعم لمتابعة المؤتمرات وفي إعادة تحديد وتحسين عمل الأفرقة المواضيعية تبعاً لذلك، ويتحقق كل هذا من خلال توفير إطار عمل من أجل إقامة تفاعل متسق فيما بين الأولويات الوطنية والأهداف الدولية حسبما تحددها المؤتمرات العالمية والاستجابة المحمولة لمنظومة الأمم المتحدة.

٦١ - وبشكل خاص، يتيح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (إطار المساعدة الإنمائية) فرصة لزيادة جوانب التآزر والتكامل بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال إقامة حوار مع الحكومات بشأن السياسات، وإقامة مزيد من التعاون في مجالات جديدة للمساعدة. وقد يصبح التقييم القطري المشترك، من خلال توفير أساس كمي وإطار تحليلي لتقييم عملية متابعة المؤتمرات، أداة رصد مهمة من أجل التنفيذ المتكامل المنسق للمؤتمرات الدولية. وهذه الأداة ستكون فعالة للغاية إن هي أصبحت أداة حوار وتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني ومع الآليات المنشأة على الصعيد القطري من أجل متابعة المؤتمرات العالمية كل على حدة.

توصية

٦٢ - قد يرغب المجلس في الإحاطة علما بما أحرزته منظومة الأمم المتحدة من تقدم في دعم متابعة المؤتمرات، كل على حدة، متابعة منسقة، وفي تشجيع المنظومة على مواصلة الجهود لوضع نهج أكثر تكاملاً. وقد يرغب المجلس أيضاً في أن يضع في اعتباره المسائل التي استعرضت في هذا الفرع وفي الفرع أولًا أعلاه بشأن التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرهما من آليات البرمجة.

دال - التعاون مع مؤسسات بريتون وودز

٦٣ - شجعت الجمعية العامة في الفقرة ٣٥ من قرارها ١٩٢/٥٣ زيادة التعاون بين البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وجميع الصناديق والبرامج. ولأغراض هذا التقرير، ثمة تركيز على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مع ملاحظة أحكام قراري المجلس ٤٣/١٩٩٦ و ١/١٩٩٩ و قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥١، التي جرى في كل منها تأكيد مسألة استصواب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز فيما يتعلق بأنشطة التنفيذية. وسيكون تحليل العلاقات مع المصارف الإنمائية الإقليمية والإبلاغ عن هذه العلاقات موضوع دراسة في المستقبل.

٦٤ - ومحروض على الدورة الحالية للمجلس تقرير مرحي عن الفئات الرئيسية الثلاث للعلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، أي العلاقة على صعيد المؤسسات الحكومية الدولية والأمانة والصعيد القطري، استجابة لقرار المجلس ١/١٩٩٩؛ ويرد التقرير المرحي في الوثيقة ---E/1999/. ويشير التقرير المرحي هذا إلى أن العلاقات القائمة بين هيئات إدارة المؤسسات مرت بتغيرات كبيرة خلال العامين الماضيين، واتخذت سلسلة من المبادرات "لأول مرة" من أجل بناء حوار أوسع وتحقيق تفهم أكبر لولايات كل منها ولمهامه وعملياته الوظيفية ونهجه الاستراتيجية. وبالمثل، يسلط التقرير الضوء، على مستوى الأمانة، على ثقافة التعاون والتشاور المت坦مية، وعلى زيادة التزام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة ومع المؤسسات الأخرى لمنظومتها.

٦٥ - وعلى الصعيد القطري، يشير التقرير إلى أن عملية بناء شراكات استراتيجية تتحرك قدماً وتجري إقامة سبل جديدة متنوعة للتعاون. وهذه السبل تقوم على أساس الوسائل القائمة لدعم الحكومات في مجال اقتسام المعلومات وال الحوار المتعلق بالسياسات وتنسيق المعونة. ومن الواضح أن تأثير برنامج الإصلاح في الأمم المتحدة مهم لهذه العملية، إذ يفضي بتشكيل أفرقة قطرية أكثر تماسكاً ويووجه اهتماماً أكبر لدعم تنفيذ الاتفاقيات التي تتخض عنها المؤتمرات العالمية وما يتصل بها من الشواغل الاجتماعية والاقتصادية للحكومات. والتعاون المت坦مي في البلدان التي تواجه أوضاعاً متآزنة أو ذو أهمية أيضاً، سواء أكان سبب تلك الأوضاع كوارث طبيعية أو طوارئ معقدة (انظر الفرع الخامس أدناه).

٦٦ - ويستشف من المعلومات المستقاة من التقارير السنوية للمنسقين المقيمين أن الموارد من المنح التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة تشكل في معظم بلدان البرامج نسبة مئوية صغيرة لا أكثر من مجموع النفقات

السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأنه عندما تضاف الموارد الآتية من البنك الدولي، يظل المبلغ عادة جزءاً صغيراً جداً من المجموع. ولكن ليس بالأرقام المالية وحدها تقيس أهمية دور الأمم المتحدة والبنك الدولي، فثمة قضايا تعالج وثمة تأثير غالباً ما يمتد جراء هذا الدور إلى جهات مانحة أخرى متعددة الأطراف أو ثنائية وذلك لدعم الأولويات البرنامجية للحكومات.

٦٧ - وكثيراً ما يقوم التعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في مجال تنسيق المعونة. ففي الكثير من البلدان تقوم الأمم المتحدة (المنسق المقيم/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) أو البنك الدولي، أو الائنان معاً في كثير من الأحيان، بعقد اجتماعات مع ممثلي الحكومة المانحة والحكومة الوطنية لتبادل المعلومات عن البرامج الحالية أو المزمعة وبحث القضايا البالغة الأهمية المتعلقة بالسياسات. وفي بعض البلدان التي تستعين بآلية الفريق الاستشاري، يتولى المنسق المقيم رئاسة الاجتماعات العادية للجهات المانحة الممثلة محلياً، بينما يدعو البنك الدولي إلى انعقاد الفريق الاستشاري نفسه. ويولى اهتمام لزيادة المشاركة من داخل منظومة الأمم المتحدة كلها في مجال الإعداد لهذه الاجتماعات ومناقشاتها ومتابعتها، حسبما دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٣/١٩٩٦، رغم أن هذا يجري في الأغلب الأعم على أساس كل حالة على حدة.

٦٨ - وتستعين الأفرقة القطرية بالأفرقة المواضيعية على نحو متزايد كمنتديات لتشجيع زيادة التماسك بين الأفعال وتكاملها. ورغم أن مؤسسات بريتون وودز ليست أعضاء في نظام المنسقين المقيمين، فإنها غالباً ما تعتبر جزءاً من الفريق القطري. وفي معظم البلدان التي للبنك الدولي ممثلون فيها، يشارك البنك في واحد أو أكثر من الأفرقة المواضيعية، ويرأس أو يشارك في رئاسة عدد منها. ويشارك صندوق النقد الدولي الذي لديه مكاتب في عدد أقل بكثير من البلدان، في عدد قليل فقط من هذه الأفرقة.

٦٩ - وبالفعل، فقد بدأ "التقييم القطري المشترك" و "إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" والمكونات التي استحدثت مؤخراً ضمن مجموعة إصلاحات الأمم المتحدة، في شق الطريق من أجل إقامة تعاون أكبر بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. والمبادئ التوجيهية لإطار المساعدة الإنمائية، إذ تنطلق في الجهد الأولية المبذولة في المرحلة التجريبية، بما في ذلك المشاركة الوثيقة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والربط التجاري بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجية المساعدة القطرية للبنك في بلدان، إنما تشير تحديداً إلى ضرورة المرااعاة التامة للصكوك المتعلقة بالسياسات للبنك وللصندوق وما يتصل بها من اتفاقيات تعقدها الحكومات. أما بالنسبة للتقييم القطري المشترك، فيمكن أن يصبح عند وضعه موضع التنفيذ أساساً مفيداً لإجراء استعراض وتحليل واسعين لأوضاع التنمية الوطنية وتحديد القضايا الرئيسية لأغراض وضع السياسة والإجراءات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٧٠ - وكان الاقتراح الذي عرضه رئيس البنك الدولي مؤخراً بشأن وضع إطار شامل للتنمية محل اهتمام محدد في النقاش الجاري بشأن سبل تحسين اتساق الأنشطة الإنمائية وزيادة فعاليتها. وشجع مدير برنامج/

الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المنسقين المقيمين على الاستجابة بطريقة إيجابية وبناءة للطلبات الواردة من البنك أو من الحكومات المضيفة للمشاركة في اختبار إطار العمل الشامل للتنمية. وشجع مدير البرنامج الإنمائي البنك الدولي، في الوقت نفسه، على المشاركة في التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية. وفي سياق تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع البنك الدولي، عقدت مشاورات رفيعة المستوى لبحث مسائل تتعلق بإطار العمل الشامل للتنمية. وسيستفاد من المرحلة التجريبية الراهنة لإطار العمل الشامل في استخلاص الدروس المناسبة للتعاون في المستقبل. وسينظر في المبادئ التي تشكل أساس إطار العمل الشامل للتنمية في مشاورات لاحقة.

توصيات

٧١ - قد يرغب المجلس في اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز وبقية منظومة الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. وسيتيح تواجد ممثلي البنك الدولي في دورات المجلس، بما في ذلك في اجتماعات الفرق القطرية، فرصة أفضل للحصول على معلومات إضافية عن حالة التعاون على الصعيد القطري مع تلك المؤسسة في إندونيسيا ومالي.

٧٢ - وقد يرغب المجلس في بحث عملية التفاعل بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في مجال دعم تنسيق المعونة والمشاركة في اجتماعات الأفرقة المواضيعية التي تنظمها الفرق القطرية والصلة التي تربط بين استراتيجية المساعدة القطرية وإطار المساعدة الإنمائية؛ وإمكانية إقامة تعاون باستخدام التقييم القطري المشترك أساساً لإجراء تحليل أوسع للقضايا الرئيسية وتحديد ها.

هاء - أماكن العمل المشتركة واقتسام الخدمات الإدارية

٧٣ - أعد عدد من العناصر لدعم تخطيط وتنفيذ برنامج دور الأمم المتحدة والإشراف عليه: أي وضع تعريف واضح ومعايير واضحة لتحديد دار الأمم المتحدة، ومنهجية جديدة لانتقاء الفرص وتحليلها من أجل إنشاء أماكن عمل مشتركة إضافية/ دون إضافية للأمم المتحدة، ومنهجية لاتخاذ القرارات التنفيذية من أجل تيسير العملية برمتها. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تساعد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنظيم الإداري لنظام المنسقين المقيمين، التي أقرتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في ١٩٩٨ سبتمبر/نوفمبر عن لجنة التنسيق الإدارية، في تحسين الخدمات المشتركة من خلال توفير أساس تنطلق منه الكيارات المستفيدة من هذه الخدمات لإدارتها إدارة مشتركة عادلة وكانت هذه المسألة تعرقل التوسيع في هذه الخدمات في الماضي.

٧٤ - وقد أقر الأمين العام في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ تعريف تسمية دار الأمم المتحدة ومعايير التسمية. والأمين العام هو الذي أطلق هذا الاسم بناء على توصية من اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٧٥ - خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، تم تحقيق النتائج التالية بالنسبة للدور:

البلدان	العدد	الحالة	التاريخ
الاتحاد الروسي وبوتان والجزائر وليبيا وجنوب أفريقيا ولبنان وليسوتو وماليزيا وموريشيوس	٩	افتتحت	١٩٩٨
إثيوبيا وأذربيجان وأرمينيا وإريتريا والإمارات العربية المتحدة وبابوا غينيا الجديدة وبلغاريا وبولندا وبيلاروس وتركمانستان وجزر القمر والرأس الأخضر وساموا وسان تومي وبرينسيبي وسوازيلند والفلبين وكوستاريكا وليتوانيا ومدغشقر ونيبال وهندوراس	٢٢	اقتربت أماكن لتسميتها دورا للأمم المتحدة	١٩٩٨
بلجيكا وبنغلاديش وبوركينا فاصو وغامبيا وقيرغيزستان وكمبوديا والمكسيك وموريشيوس وهندوراس	٩	تقييمات متعمقة لإمكانية إنشاء دار للأمم المتحدة	١٩٩٨
بليز وجمهورية مولدوفا ولاطيفيا وهندوراس	٤	اقتراح بالانتقال إلى أماكن عمل جديدة	١٩٩٩

٧٦ - ويمكن استخلاص الدروس التالية في مجال أماكن العمل المشتركة:

(أ) الكثير من أماكن العمل الحالية لا يكفي لاستيعاب موظفي الأعضاء الأربع في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية:

(ب) عدد المباني التي يكفي حجمها لاستيعاب جميع الكيانات قليل في الكثير من البلدان، والسكن فيها، حين توفره، قد يتطلب دفع إيجار إضافي كبير وتكاليف أخرى:

(ج) تحتاج الطريقة المتبعة في الحصول على أماكن عمل كافية من الحكومة دون دفع إيجار إلى مزيد من الدراسة:

(د) بعد إجراء تقييم عميق، قررت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن الحصول من الحكومة على منح من الأراضي لبناء عمارت مكتبة من قبل المنظمات المشاركة في المجموعة سيكون طريقة محفوفة كثيرا بالمخاطر وأقل الطرق لإنشاء دور للأمم المتحدة. وصدرت تعليمات إلى المنسقين المقيمين لإعادة الأرض الموهوبة إلى الحكومة. وفي غضون ذلك، أوصى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، في دورته العادمة الثانية لعام ١٩٩٩، بسلوك نهج أكثر توازناً يقوم على أساس كل حالة على حدة عندما تمنح الحكومة أراضي لبناء عمارات مكتبية وذلك قبل إعادة الأراضي المohoبة إلى الحكومة.

٧٧ - وفي مجال الخدمات المشتركة واقتسام الخدمات، كان ما أحرز من تقدم محدوداً، رغم أن هناك اتفاقاً عاماً على أن الاشتراك في ترتيبات الخدمات المشتركة يمكن أن تتمخض عنه منافع كبيرة لمنظمات الأمم المتحدة. وفي حين أنه يمكن تحقيق الكثير من المنافع حتى عندما لا يكون هناك إشغال مشترك لمبني من المباني، يمكن زيادة الفرص إلى أقصى حد بتطبيق مفهوم "دار الأمم المتحدة".

٧٨ - وبناءً على المبادئ التوجيهية التي أقرتها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية والمتعلقة بالتنظيم الإداري لنظام المنسقين المقيمين الذي يشمل مجال الخدمات المشتركة، يقوم الفريق الإداري المعنى بالخدمات وأماكن العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية باستحداث أدوات ووضع مبادئ توجيهية تتعلق بتطوير وتنفيذ خدمات مشتركة واقتسام الخدمات. وكخطوة أولى، يقوم الفريق الإداري بجمع معلومات منهجية عن الحالة والخبرة الراهنتين للخدمات المشتركة واقتسام الخدمات في المكاتب الميدانية. وبناءً على هذه المعلومات وأفضل الممارسات، ينوي الفريق الإداري وضع اتفاقات خدمات نموذجية، ومعايير محددة مسبقاً لتوفير الخدمات، ومقاييس لأداء الخدمات، واقتراح ترتيبات لإدارة الخدمات المشتركة واقتسام الخدمات فضلاً عن جوانب تتصل بالمساءلة واسترداد التكاليف. ومن المهم النظر في جانبي أماكن العمل والخدمات معاً للمساعدة في تحقيق المنافع المأثرة في اقتسام المكان تحقيقاً للتعاون التنظيمي وللفعالية من حيث التكلفة في مجال تشغيل الهياكل الميدانية لمنظومة الأمم المتحدة.

توصية

٧٩ - قد يرغب المجلس في الإحاطة علماً بما أحرز من تقدم في زيادة عدد دور الأمم المتحدة والنهج الجديد الذي اعتمد لإيجاد أماكن عمل وخدمات مشتركة، ولا سيما من قبل أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالتعاون مع منظمات أخرى في المنظومة. وقد يرغب المجلس في تشجيع إحراز مزيد من التقدم بناءً على مبادئ الإدارة المشتركة والشفافية وضمان الجودة ووضوح المنافع قياساً إلى التكاليف. وقد يرغب المجلس أيضاً في أن يوصي المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج بأن تنظر في موضوع إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هدف إيجاد أماكن عمل مشتركة واقتسام الخدمات، ربما في الدورة المشتركة المقبلة للمجالس التنفيذية، وأن تنظر في وضع برنامج عمل مشترك قابل للتنفيذ بما في ذلك اقتسام التكاليف بالشكل المناسب وتوفير التمويل الكافي.

خامساً - المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية

٨٠ - ركزت الجمعية العامة في الفقرات ٣٨ إلى ٤٠ من قرارها ١٩٢/٥٢ على الحاجة لترابط جهود الإغاثة والتأهيل وإعادة الإعمار والتنمية في حالات الكوارث الطبيعية وحالات البلدان التي تعاني من أزمات.

ولاحظت الجمعية الحاجة الملحة لوضع نهج شامل، يشمل السلطات الوطنية، ومنظمة الأمم المتحدة والمانحين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. كما لاحظت الحاجة للتطبيق المبكر لأدوات التنمية في حالات الطوارئ الإنسانية، وشددت على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع موارد كافية للمساعدة الإنسانية وللتنمية على حد سواء.

الإجراءات الحكومية الدولية ذات الصلة

٨١ - تم في الآونة الأخيرة إقرار عدد من الإجراءات الحكومية الدولية ذات الصلة. ينطوي كل منها على آثار للعرض على المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩. وسوف تنشأ استنتاجات أخرى من نظر المجلس في التعاون والتنسيق الدوليين في إطار عملية الانتقال من الإغاثة إلى التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية، التي اختيرت لتكون موضوعاً للجزء المتعلق بالمساعدة الإنسانية.

٨٢ - ويمكن أن يشار أيضاً إلى أن الجمعية العامة بقرارها ٩٢/٥٣ بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم والتنمية فيها، قد شددت على أهمية تحسين التنسيق بين هيئات منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة، وطلبت إلى الأمين العام السعي إلى اتخاذ المزيد من التدابير في هذا الصدد، ودعت البلدان الأفريقية وشركاءها إلى الاتفاق خلال الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الموضوعية لعام ١٩٩٩، على الأولويات والمسؤوليات والأهداف.

٨٣ - ومن المفيد أيضاً لا يغرب عن البال قرار مجلس الأمن رقم ١٢١٢ (١٩٩٨) الذي دعا فيه مجلس الأمن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الإسهام في وضع برنامج طويل الأجل لدعم هايتي. وتمشياً مع المادة ٦٥ من الميثاق، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٤/١٩٩٩ الذي أنشأ به فريقاً استشارياً مختصاً بشأن هايتي يتم تكوينه بالتشاور مع المجتمعات الإقليمية وحكومة هايتي. كما يطلب المجلس إلى الأمين العام وممثله الخاص لهايتي وصادرات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، ومن بينها البنك الدولي، أن تقدم لهذا الفريق كل ما يلزم من مساعدة؛ وسيقوم الفريق بتقديم توصياته إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩.

٨٤ - وقد نظر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / صندوق الأمم المتحدة للسكان في دورته العادية الثانية المعقدة في نيسان/أبريل ١٩٩٩، في عدد من المقترنات بشأن العلاقة بين الأنشطة التنفيذية والمساعدة الإنسانية. وقد تناولت التوصيات المقترنة نهج إطار العمل الاستراتيجي، وإطار المساعدة الإنمائية في حالات ما بعد الصراع، والترابط بين عملية النداء الموحد وإطار المساعدة الإنمائية، والاشتراك الكامل للفرق القطرية في إتاحة الأدوات الضرورية. وتصدى المجلس التنفيذي، في تعليقه على الوثيقة، لدور إطار المساعدة الإنمائية، وأهمية وجود نهج شامل مع اشتراك جميع الفاعلين، وإيجاد آليات مرنة للبلدان التي تعاني من أزمات.

إجراءات منظومة الأمم المتحدة

٨٥ - اتخذت منظومة الأمم المتحدة تدابير متعددة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، بما في ذلك:

(أ) إقرار إطار عمل استراتيجي لأفغانستان وورقة بعنوان "التدابير القادمة للأمم المتحدة في أفغانستان"; بصفتها مرجعين أساسيين لأنشطة منظومة الأمم المتحدة السياسية والإنسانية والإنسانية ذات الصلة؛

(ب) إقرار لجنة التنسيق الإدارية مبادئ توجيهية عامة لنهج إطار عمل استراتيجي للاستجابة للأزمات والخروج منها، وقد صيفت هذه المبادئ في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية لاستخدامها في بلدان مختارة، وقام نائب الأمين العام بتوزيعها؛

(ج) إنشاء فريق مرجعي بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، داخل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساعدة الإنسانية التي تعمل بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لاستطلاع قضايا إعادة الدمج بعد مرحلة الصراع بهدف تقديم دعم أكبر للميدان في التصدي للجوانب التنفيذية لتحسين أداء الأمم المتحدة؛

(د) عقد مائدة مستديرة تتولىها مؤسسة بروكنز وتشترك في رعايتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي لأغراض النقاش والمتابعة داخل المجتمع الأكبر، مجتمع منظومة الأمم المتحدة وحكومات البلدان المانحة والبلدان المتأثرة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، مما يفضي إلى اعتماد توصيات بشأن الترتيبات المؤسسية واستراتيجيات التمويل. ويقوم فريق عامل يتكون من منظمات مشاركة بإعداد توصيات مناسبة^(٦).

٨٦ - وتشمل المبادئ التوجيهية لإطار المساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك، التي وزعت مؤخراً داخل منظومة الأمم المتحدة، إشارات إلى النهج الشامل الذي سعت إليه الجمعية العامة. وتلاحظ المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك أن هذا التقييم يمكن أن يكون مفيداً في الحالات التي تتطلب إجراء تقييم للمخاطر وللضعف، والاستعداد للكوارث وتحفيتها، وللانتعاش والإصلاح في مرحلة ما بعد الصراع وما بعد الكوارث الطبيعية. أما المبادئ التوجيهية لإطار المساعدة الإنمائية فتشير إلى أهمية ربط المساعدة بأطر العمل الاستراتيجية وعمليات النداء الموحدة، حيثما توجد، حتى يمكن التعويل على جهود الإنعاش ذات الصلة. وإن المبادئ التوجيهية الفنية التي نفتح مؤخراً لعملية النداء الموحد، بما فيها خطة العمل الإنساني المشترك، والنداء الموحد، تطلب تقديم وصف لبرامج المساعدة الأخرى ذات الصلة وكيف تتصل بعملية النداء الموحد. وبالنسبة لإطار المساعدة الإنمائية وعملية النداء الموحد كليهما، يتم إعداد الوثائق على الصعيد القطري، بقيادة المنسق المقيم أو المنسق المقيم الإنساني. ويتم تحديد المجالات المشتركة بين هذه الأدوات في المقر وعن طريق المبادرات الميدانية، لضمان توفر التكاملية وتوضيح الأدوار ذات العلاقة وتيسير الانتقال من أدلة إلى أخرى.

(٦) قد يكون من المهم أيضاً الإشارة إلى التقارير التالية التي صدرت في الآونة الأخيرة عن: التنسيق الإنساني - الدروس المستفادة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)؛ ونتائج حلقة دراسية تم تنظيمها بدعم من السويد؛ والعمل لإيجاد حلول للأزمات: الاستجابة بالتنمية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، ودراسة للإجراءات الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتقديرات من محفل عن دور وعمل الممثلين الخاصين للأمين العام، ترد في تقرير بعنوان "Command from the saddle: managing UN peace-building missions" (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩). والموضوع المشترك في كل هذه التقارير هو الحاجة لوجود نهج شامل يوضع بالاشتراك مع السلطات الوطنية، وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومؤسسات بريتون وودز، والمانحين الرئيسيين، والربط بين المشاغل السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان والمشاغل الإنمائية.

٨٧ - وبناء على طلب لجنة التنسيق الإدارية، نظرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في آذار / مارس ١٩٩٩ في مسألة الإغاثة والتنمية وصلتها بعملية المتابعة الخاصة بتقرير الأمين العام بشأن النزاع في أفريقيا والسلم والتنمية فيها (A/52/871-S/1998/318) وفي مسائل ناشئة عنها هي محل اهتمام على نطاق المنظومة. وقد قدم الأعضاء عددا من المقترنات، ووافقت اللجنة الاستشارية على وضع برنامج عمل مشترك مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

أمثلة قطرية

٨٨ - يوجد حاليا وفق بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوالي ٥١ بلدا في "حالات إنمائية خاصة"، وثمة ٢٣ منها مشمولة بعملية النداء الموحد. ويوجد منسقون إنسانيون في ٤ بلدان، ويقوم المنسق المقيم فيها جميرا، عدا أربعة منها، بأداء هذه المهمة. كما أن لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية موظفين في ٢٢ بلدا، بينما يوجد لمكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان موظفون في ٢٢ بلدا، ويوجد تمثيل واسع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. ولما كان تمويله إعادة الإعمار هو مسألة رئيسية، فإنه يوجد للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي ممثلون في معظم البلدان التي تعاني من أزمات، على الرغم من الظروف غير المستقرة على الطبيعة. ويعمل ممثلون خاصون وممثلون شخصيون أو مبعوثون خاصون للأمين العام في ٢٦ بلدا أو منطقة. وفي بعض الحالات يعمل المنسقون المقيمين أيضا نوابا للممثلين الخاصين.

٨٩ - وتكشف التقارير السنوية لعام ١٩٩٨ للمنسقين المقيمين عن طائفة واسعة من الاستجابات لمنظومة الأمم المتحدة في حالات الصراع وما بعده وفي حالات الكوارث الطبيعية. وتعمل الأفرقة القطرية مجتمعة ببذل جهود رئيسية في حالات الطوارئ، ومنها، على سبيل المثال، الطوارئ المتعلقة بالفيضانات في الصين وببنغلاديش والأعاصير في أمريكا الوسطى. وفي بعض البلدان التي تمزقها الحرب تدل التقارير على وجود حالة من عدم اليقين بالنسبة لما يستطيع شركاء التنمية عمله - قبل استعادة السلم. وقد أسفرت الأزمات في بلدان أخرى عن اتخاذ إجراءات هامة وابتداع مناهج جديدة كانت أوجه الترابط فيها بين مشاغل الإغاثة والتنمية وحقوق الإنسان والمشاغل السياسية للأمم المتحدة، بالنسبة للسلطات الوطنية والمجتمع الدولي، موضع تسلیم كامل.

٩٠ - وفي أفغانستان، على سبيل المثال، ذكر أن الاهتمام الكبير للمجتمع الدولي ببرمجة الاستجابة للمعونة وتقديمها أدى إلى وجود بيئة للتعاون القوي فيما بين مختلف أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، ينظر إلى الوجود القوي للمنظمات غير الحكومية على أنه مرحب به ويشكل ضغطا متواصلا على منظومة الأمم المتحدة لتتولى القيادة بضرب المثل. ولجميع كيانات الأمم المتحدة دور نشط في مجالات رئيسية، بما فيها إعداد خطط للحوار مع السلطات الأفغانية، ومع الهيئات المانحة والمنظمات غير الحكومية؛ وإعداد النداء السنوي؛ والإدارة المشتركة بين الوكالات للاستجابة للكوارث الطبيعية الرئيسية (الزلزال والفيضانات)؛ وإعداد لاجتمعايات فريق دعم أفغانستان التي تعقد كل ستة أشهر.

٩١ - وفي حالة البوسنة والهرسك، يؤدي البنك الدولي دور الريادة والتنسيق في مجال الدعم الخارجي لبرنامج التعمير. أما صندوق النقد الدولي فيقدم المشورة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي وغير ذلك من أشكال المشورة والمساعدة التقنية في مجالات شتى تتصل خاصة بالنظام المصرفي والدعم الأساسي لميزان المدفوعات. وتعمل في البلد ١٨ على الأقل من مجموعات العمل والأفرقة المواضيعية المشتركة بين الوكالات، ليس منها ما هو مخصص حصراً لمنظومة الأمم المتحدة. ومن أعضاء هذه المجموعات والأفرقة ممثلون عن الهيئات المنشأة بموجب اتفاقيات دايتون ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك البنك الدولي، والوكالات المانحة، واللجنة الأوروبية، وحكومات أجنبية، ووكالات حكومية وطنية ومحلية، وهيئات شبه حكومية، ومنظمات دولية ووطنية غير حكومية، وكيانات أخرى مخصصة. ويرأس البنك الدولي أربعة من هذه المجموعات والأفرقة.

٩٢ - وفي بوروندي، حيث أفاد المنسق المقيم بأن الصراع يعم بعض أنحاء البلد وأن محادثات السلام الشاملة لجميع الأطراف تجري رغم ذلك في جمهورية تنزانيا المتحدة، يركز المنسق المقيم على أربعة أهداف هي: تقديم المساعدة الإنسانية فيما يجري التخطيط للانتعاش؛ وتحديد دور الأمم المتحدة في حالة آخذة في التطور بسرعة، بما في ذلك الحوار مع كافة المجموعات العاملة من أجل التعمير والسلام؛ وإشراك مجموعة كبيرة من الشركاء في جميع مراحل الأنشطة والتخطيط والتنفيذ والرصد؛ والسعى إلى إيقاف أذار ومسؤوليات الحكومة والمجتمعات المحلية ووكالات المعونة الخارجية لغرض اتخاذ إجراءات تمكن من "الانتقال" من الإغاثة إلى التنمية. ومن الخطوات المبتكرة التي يجري اتخاذها، اشتراك منظومة الأمم المتحدة في إنتاج منشور معنون "اختيار الأمل: مبررات الاشتراك البناء في بوروندي" بغية التماس الدعم الدولي. كما سيستخدم هذا المنشور كأساس للتقييم القطري المشترك.

٩٣ - والمنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في طاجيكستان هو أيضاً نائب الممثل الخاص للأمين العام. وبهذه الصفة المزدوجة، يهتم بتعزيز دور الأمم المتحدة في عملية السلام وكذلك في دعم التنمية البشرية المستدامة، بالنظر إلى ترابط العمليتين. وطاجيكستان هي أيضاً واحد من البلدان العديدة التي يعمل فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع "استراتيجية للمساعدة"، تركز على استحداث إطار تعافي لتحقيق التكامل بين ولايات مختلف وكالات الأمم المتحدة وبين أولويات الحكومة. وشارك المنسق المقيم، بوصفه نائب الممثل الخاص، في اجتماعات فريق الاتصال المعقدة بين "الحكومات الضامنة" والقيادة المحلية لمناقشة عملية السلام وتقييمها، ومساعدة القيادة في رسم خطتها من أجل تنفيذ بروتوكولات الاتفاق العام للسلام.

توصيات

٩٤ - بالرغم من أن الأمم المتحدة بدأت تعالج بنجاح قضايا التنسيق الاستراتيجي، فإن الآليات لا تزال إلى حد ما غير موحدة وغير مفهومة تماماً وغير معروفة على نطاق واسع، ولا سيما خارج منظومة الأمم المتحدة. وهذه المرحلة هي مرحلة اختبار ونمو فيما يتصل بعدة أنواع من العمل التعاوني. ويضاف إلى هذا/..

المزيج كذلك مقترن "إطار العمل الشامل للتنمية" المقدم من البنك الدولي. ومن المؤكد أن الحاجة ستدعى إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتحسين الصلات ولوضع "مجموعة متعددة الجوابات من الاستجابات، تشجع الأفرقة القطرية في إطارها على خوض تجارب جديدة بالمشاركة مع السلطات الوطنية وبدعم من المقر.

٩٥ - وفيما يتصل بالموارد، لا تزال ثمة صعوبات في الحصول على الدعم وبخاصة في مجال الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، حيث المسائل حرجية للغاية. وعلى وجه الخصوص، تشير تجربة النداءات الموحدة إلى أن وكالات الأمم المتحدة الأكثر اهتماما بمساعدة البلدان في إعادة بناء القدرات وتوفير سبل العيش، تشهد عجزا كبيرا في التبرع لها في إطار عملية النداء الموحد. ويتناول تقرير الأمين العام إلى جزء الاجتماعات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية هذه المسألة بمزيد من التفصيل. وتواجه آليات التمويل الأخرى التي تساعده على الخروج من الأزمات معوقات مماثلة.

٩٦ - ومع إيلاء الاعتبار للجوابات المذكورة أعلاه، قد يرغب المجلس في: (أ) تشجيع الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، على مواصلة تطوير الجهود التعاونية من أجل وضع "نهج شامل" يستجيب لاحتياجات المواجهة في المنظومة بدرجة أكبر، ويكون في الوقت ذاته مرناً ومناسباً لحالة كل بلد؛ (ب) دعوة الدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة في وضع برامج شاملة وأكثر اتساقاً تستجيب للمشاكل المعقّدة للبلدان التي تمر بأزمات؛ (ج) دعوة الدول الأعضاء وسائر المنظمات الدولية إلى السعي للتغلب على الصعوبات المتصلة بتدرجية ترتيبات التمويل، وذلك من أجل تيسير الإسهام في الأوضاع الانتقالية؛ (د) اتخاذ قرار بالنظر في مسائل الإغاثة وبناء السلام والتنمية بطريقة أكثر تكاملاً، تجمع بين الأمور المتصلة بالمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وحفظ وبناء السلام والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ (هـ) اتخاذ قرار بإبقاء المسألة قيد الاستعراض وطلب تقرير موحد من الأمين العام للعرض على المجلس.

سادسا - بعد الإقليمي

٩٧ - أكدت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٢/٥٣، أهمية البعد الإقليمي ودون الإقليمي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك دور اللجان الإقليمية في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وهناك أيضا إجراءات حكومية دولية أخرى اتخذت مؤخراً تولي مزيداً من الاهتمام لدور منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. ولهذه الإجراءات تأثيرها على الأنشطة التنفيذية ومن شأنها أن تعزز الهدف من قرار الجمعية ١٩٢/٥٣.

٩٨ - وأكد المجلس، في المرفق الثالث لقراره ١٩٦/١٩٩٨، أن اللجان الإقليمية تضطلع بمهام لوضع المعايير وللنشر والتحليل، وهي مهام تكمل وتعزز مسؤولياتها عن الأنشطة التنفيذية. وينبغي أن تستفيد منها سائر هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها استفادة أكبر. وحيث على توطيد العلاقات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجانب الإقليمي، ورحب ب فكرة عقد اجتماعات سنوية مشتركة بين الوكالات في كل/..

منطقة يرأسها نائب الأمين العام، بهدف تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. وستعقد جولة أولى من هذه الاجتماعات بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتشكل أساساً للحوار المستمر بشأن الاحتياجات والاتجاهات والتحديات الإقليمية، وتحديد الأولويات من أجل التقييمات الموحدة والعمل المشترك. ويرد تقرير للأمين العام بشأن التعاون الإقليمي في الوثيقة ---E/1999/---.

٩٩ - وأكدت الجمعية العامة أيضاً، في قرارها ٩٢/٥٣ بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلم والتنمية فيها، أهمية تحسين التنسيق بين هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة. ويرد تقرير للأمين العام بشأن الشواغل في منطقة أفريقيا في الوثيقة ---E/1999/---.

١٠٠ - وقدم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً تقريراً إلى المجلس التنفيذي للبرنامج (DP/1999/10) يفيد بأن فرق العمل التابعة للبرنامج الإنمائي/اللجان الإقليمية قد أعيد تنشيطها، وبأن مشروع اتفاق استراتيجي قد أعد وأنه قيد المناقشة لزيادة إيضاح الأدوار والتوقعات المتبادلة. وأكد المجلس، عند نظره في هذه المسألة، أهمية دعم البرنامج الإنمائي للتعاون الإقليمي، ولا سيما من خلال اللجان الاقتصادية والاجتماعية. ورأى أيضاً أن التعاون الأقاليمي، بما في ذلك التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ذو أهمية مستمرة. ويرد تقرير المجلس التنفيذي بشأن المسائل التي يتعين عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوثيقة ---E/1999/---.

١٠١ - وتتيح المبادئ التوجيهية المعتمدة مؤخراً فيما يتصل بإطار المساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك أداة جديدة للربط بين الشواغل القطرية والشواغل المشتركة بين الأقطار. وتهتم تحدیداً بتشجيع المنسقين المقيمين على العمل، بالتشاور مع الحكومات، على تأمين زيادة مشاركة اللجان الإقليمية، وتأكيد أهمية المسائل الإقليمية، مع الاستعانت في ذلك بالأفرقة المواضيعية الإقليمية. ويکمن الهدف في وضع تنبية البلد ضمن إطارها الإقليمي بشكل أفضل وزيادة مراعاة التأثيرات الإقليمية ودون إقليمية.

١٠٢ - ووضعت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية مبادئ مشتركة بشأن كيفية الاستفادة بشكل أفضل من الميزة النسبية لمنظومة الأمم المتحدة بأن يكون للبعد الإقليمي أثره في الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري. ووافقت هذه اللجنة مؤخراً، بالنيابة عن لجنة التنسيق الإدارية، على مذكرة توجيهية بشأن التعاون الإنمائي الإقليمي ودون إقليمي لغرض تعميمها على المنسقين المقيمين وسائر موظفي منظومة الأمم المتحدة الميدانيين ووحدات المقر. وسترد هذه المذكرة أيضاً في دليل اللجنة المرجعي للأنشطة التنفيذية.

١٠٣ - وتحدد المذكرة التوجيهية المسؤوليات في كافة أقسام منظومة الأمم المتحدة. ويتتعين على صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ولا سيما البرنامج الإنمائي، الاضطلاع بدور رائد في تعزيز العمل التعاوني المشترك على نطاق المنظومة، مع مراعاة السياسات والأولويات والاستراتيجيات التي تحددتها اللجان الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة. وسيتعين على الصناديق والبرامج الأخرى إعادة النظر/.

في أنشطتها الإقليمية ودون الإقليمية وتحسين الروابط ذات الصلة. ويها باليوكالات المتخصصة أن تنشئ مجموعات أو فرق عمل مشتركة مع البرنامج الإنمائي واللجان الإقليمية؛ وأن تحسن الربط بين أنشطتها المشتركة بين الأقطار وبين عمل المنظومة على الصعيد القطري؛ وأن تطلع المنسقين المقيمين على العمليات ذات الصلة. ويتعين على اللجان الإقليمية تأدية أدوارها الرئيسية بالكامل في مجالات الدعوة وتحقيق توافق الآراء، والتحليل، ووضع المعايير، والأنشطة التنفيذية، وتبادل الخبرات. وينبغي لها أيضاً أن توسع نطاق العلاقات مع الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية غير التابعة للأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يتبع على اللجان الإقليمية أن تزيد اشتراكها في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفقاً لقرار الجمعية ١٩٢/٥٣. أما نظام المنسقين المقيمين، فيتعين عليه كفالة زيادة اشتراك كافة عناصر منظومة الأمم المتحدة في جميع مراحل البرمجة؛ وإضفاء بعد إقليمي ودون إقليمي على الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري؛ وإجراء حصر على الصعيد القطري للأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية التي تضطلع بها شتى أقسام المنظومة؛ وإقامة اتصال مع الهيئات الحكومية الدولية غير التابعة للأمم المتحدة الموجودة في البلد. وتوصي المبادئ التوجيهية أيضاً باتخاذ خطوات لوضع إطار على نطاق المنظومة لعمليات تحديد الموارد المشتركة بين الأقطار. ويتبع رصد تنفيذ هذه الترتيبات بوسائل شتى، ومنها الاجتماعات الإقليمية المذكورة أعلاه التي يرأسها نائب الأمين العام.

سابعا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون

التقني فيما بين البلدان النامية - التعاون

الاقتصادي فيما بين بلدان النامية

٤٠٤ - ستستعرض اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالنظر في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التدابير التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لتحسين فعالية إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن برامجها ومشاريعها وتكثيف جهودها من أجل إدماج طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمن أنشطتها الرئيسية، وفقاً للفقرة ٤٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. وسيجري هذا الاستعراض في اجتماع اللجنة الحادي عشر في حزيران/يونيه ١٩٩٩، بهدف تقييم الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف المؤسسات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة لدعم هذا التعاون، وفقاً للأحكام المحددة في الفقرة ٤٥ من خطة عمل بيونس آيرس لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وغير ذلك من ولايات هيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. وستعرض نتائج هذا الاجتماع على المجلس.

٤٠٥ - وفي أعقاب اختتام اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى، ستعقد الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للبرنامج الإنمائي اجتماعاً لمراكز تنسيق هذا التعاون التابعة للوكالات المتخصصة لاستعراض انعكاسات قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ على عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصياغتها وبرامجها فيما يتصل بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والنهج المبتكرة في مجال التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ومناقشة وإقرار تدابير ملموسة ومؤشرات للنجاح في تنفيذ القرار. وعندها ستحال المواقف المشتركة لاستعراضها اللجنة الاستشارية

المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، ستجري كل وكالة وصندوق وبرنامج تقييماً لما حققته من أثر/نتيجة في تنفيذ القرار ١٩٢/٥٣، وتطلع الوحدة الخاصة على الاستنتاجات بهدف إعداد تحليل موحد بدرجة أكبر لتنفيذ القرار، وذلك في سياق الاستعراض المقبل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات والذي سيحين موعده في عام ٢٠٠١.

١٠٦ - وفيما يتعلق بتخصيص الموارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، تُعد الوحدة الخاصة تقريراً للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ليستعرضه في دورته في حزيران/يونيه ١٩٩٩، بغية النظر في زيادة تخصيص الموارد لأنشطة هذا التعاون.

ثامناً - التنفيذ الوطني

١٠٧ - تدعو الجمعية العامة في القرارات ٤٨ - ٥١ من قرارها ١٩٢/٥٣، جميع الصناديق والبرامج (أ) إلى النظر في إطار القواعد والأنظمة القائمة في سبل لزيادة شراء السلع والخدمات من البلدان النامية، بوصف ذلك آلية لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ولتعزيز التنفيذ الوطني، في آن واحد: (ب) وطلب زيادة العمل على وضع مبادئ توجيهية مشتركة على الصعيد الميداني لتوظيف وتدريب ومكافأة موظفي المشاريع الوطنيين، بمن فيهم الخبراء الاستشاريون الوطنيون لدى صياغة وتنفيذ المشاريع والبرامج الإنمائية التي يدعمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بغية تعزيز اتساق الجهاز.

١٠٨ - كما تقرر الجمعية العامة في القرار ذاته أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تستفيد، بأقصى قدر ممكن عملياً، في تنفيذ الأنشطة التنفيذية من الخبرة الوطنية والتكنولوجيات المحلية المتاحة؛ وطلب إلى مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة مواصلة العمل على تشجيع وتحسين وتوسيع نطاق التنفيذ الوطني بعدة طرق، ومنها تبسيط وتعزيز الإجراءات ذات الصلة، بغية المساهمة في التهوض بالملكية الوطنية وتعزيز القدرة الاستيعابية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

١٠٩ - وتبين الصناديق والبرامج في تقاريرها المرفوعة إلى المجلس التقدم المحرز في هذا الصدد. ففي حالة صندوق الأمم المتحدة للسكان، حدث هذا بصورة رئيسية في مجال تحسين ترتيبات انتقاء عميل مُنفَّذ وكيفية تقييم القدرة الوطنية على وضع البرامج وتنفيذها. ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وجود مسالتين لم يبيت فيها بعد في منظومة الأمم المتحدة حيث تباين الممارسات بشكل كبير - النهج المتبع إزاء توجيه الأموال في التنفيذ الوطني ومدى مشاركة الوكالات والكيانات في التنفيذ.

١١٠ - وقد ظهرت مسألة التنفيذ الوطني لدى تقييم الأثر في عام ١٩٩٨. وفي إحدى الحالات، لاحظ المقيمون، بعد أن أثروا على الجزء من البرنامج الذي تدعمه الأمم المتحدة، أن إحدى الوكالات تعتبر وجود موظفي المساعدة التقنية الطويلة الأجل جزءاً من التنفيذ الوطني لبرنامج وطني، وهي وجهة نظر لم يتفق معها المقيمون. وأثار تقييم آخر أسئلة بشأن وحدات تنفيذ المشاريع التي يدعمها المانحون وهيئات التنفيذ

الوطنية التي تعمل بالتوافق مع دوائر الحكومة. وأوصى بزيادة استخدام التنفيذ الوطني من أجل الأنشطة التي تدعمها الأمم المتحدة، على أن تقوم بالتنفيذ الدوائر الحكومية ومكاتب المناطق ومنظمات المجتمع المدني.

١١١ - وفي تقييم آخر، توحى إشارات متحفظة بوجود توتر بين جانبي المسائلة وبناء القدرات في التنفيذ الوطني. وقد يتطلب هذا مزيداً من التمحیص في المستقبل لزيادة توضیح المسألة. فمن ناحية أولى، هناك حاجة إلى ضمان الامتثال الكامل للقواعد والإجراءات الموضوعة، ومن ناحية أخرى هناك حاجة إلى بلوغ حد أقصى من التعلم عن طريق الفعل. وقد اتبعت كيانات الأمم المتحدة المختلفة نهجاً مختلفاً لمعالجة هذا التوتر، وسيكون من المناسب رصد تجربة كل وكالة واستخلاص النتائج منها بعد سنة أو سنتين.

توصية

١١٢ - قد يرغب المجلس في حث الصناديق والبرامج على موافاته بتقارير في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ بشأن استعمال المبادئ التوجيهية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البر ناجحة والتنفيذية التي اتفق عليها مؤخراً بشأن التنفيذ الوطني، وذلك لحل المسائل المحددة أعلاه. كما قد يرغب المجلس في دعوة المنظومة إلى استخدام القدرة الوطنية استخداماً كاملاً في وضع البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها، بما في ذلك استخدام عنصر التنفيذ الوطني، على النحو الذي نصت عليه الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣.

تاسعاً - الرصد والتقييم

١١٣ - تقدم الجمعية العامة في الفقرات ٥٢ - ٥٧ من قرارها ١٩٢/٥٣ إرشاداً هاماً للسياسة العامة في مجال الرصد والتقييم. وينطوي ذلك بإيجاز على خمسة أهداف على الأقل، هي:

(أ) إدخال معايير للتقييم في جميع المشاريع والبرامج في مرحلة تصميمها، وبذل قدر أكبر من التعاون في التقييم على المستوى القطري؛

(ب) تطبيق الدروس المكتسبة من عمليتي الرصد والتقييم كليهما بانتظام في عمليات البرمجة على المستوى التنفيذي؛

(ج) تعزيز قدرات البلدان المستفيدة على الرصد الفعال للبرامج والمشاريع والمواحي المالية وتقدير أثر الأنشطة التنفيذية التي تمولها الأمم المتحدة؛

(د) أن يكون الرصد والتقييم للعمليات التنفيذية، بما في ذلك عمليات التقييم المشتركة، فزيها مستقلاً وتحت إشراف القيادة الحكومية عموماً؛

(ه) نشر الخبرات في مجال التعاون بفعالية وكفاءة داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٤ - وفي حين أنه لم يكن في الإمكان إجراء استعراض متعمق للتقدم المحرز على المستوى القطري وداخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التقرير المرحلي الحالي. فقد ذكر هنا بعض الخطوات الميدانية المحددة. وسيكون من الضروري للمنظمة اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز جوانب البعد التقيمي للأنشطة التنفيذية. وبعض الخطوات محدد في العملية الإدارية الواردة في المرفق. وعلاوة على ذلك، ستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة إجراء عمليات تقييم الأثر على أساس اقتراح استعرض مع الشركاء المعنيين، رهنا باستمرار التمويل من الصندوق الاستئماني لدراسة حالات الأنشطة التنفيذية التابع للأمم المتحدة. وقد أعيد تشكيل البرنامج على أساس الرد المبدئي ومستوى الموارد التي يمكن التنبؤ بها في الوقت الراهن. ومن المتوقع الآن عدم إمكان القيام بأكثر من ١٦ عملية تقييم في وقت يتوافق وموعد استعراض السياسة العامة التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات. ومن المتوقع أيضاً أن تتركز هذه العمليات على بناء القدرات والقضاء على الفقر. كما يتوقع القيام بأولى هذه العمليات في جمهورية تنزانيا المتحدة في تموز يوليه ١٩٩٩. وستنصب على دراسة بناء القدرات والقضاء على الفقر، في آن معاً. وفي المعلومات الواردة في المرفق، والمتعلقة بالعملية الإدارية لمتابعة قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. قدر أكبر من التفصيل بشأن برنامج تقييم الأثر هذا.

١١٥ - وتهتم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإنتاج منشور يلخص التقارير ويحصل الدروس المستفادة بشأن بناء القدرات. كما نظمت، بمساعدة من سويسرا، حلقة عمل مصممة لتقديم إرشاد عملي لمديري البرامج ومصمميها، في الميدان وفي المقر. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، بمساعدة من خارج الميزانية تقدمها المملكة المتحدة، بتنظيم حلقات دراسية عملية لتقديم الإرشاد للقائمين على تصميم وإدارة مبادرات بناء القدرات على المستوى الوطني.

١١٦ - وفيما يتعلق بتعزيز القدرة الوطنية في مجال التقييم، سوف تشارك اليونيسيف في الجلسة الافتتاحية لجتماع رابطة تقييم أفريقيا من المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. والقصد من هذه المبادرة تعزيز القدرة في أفريقيا على رصد وتقييم البرامج الإنمائية. وبهدف هذا الاجتماع إلى توفير التدريب على أساليب التقييم ووضع الأساس لإنشاء رابطات وطنية وشبكات من العاملين في مجال التقييم في معظم البلدان الأفريقية.

١١٧ - وهناك دلائل على الشروع في اتخاذ خطوات لتحقيق قدر أكبر من التعاون بشأن التقييم على المستوى القطري. فقد سعى الأمين العام في برنامجه الإصلاحي إلى تحقيق التعاون الموجه نحو الهدف، والتماسك البرنامجي، والتعاون، وذلك عن طريق وضع الترتيبات لصياغة برامج المساعدة للأمم المتحدة وتقديمها كجزء من إطار واحد للمساعدة الإنمائية، بأهداف وجداول زمنية مشتركة. وتوفر المبادئ التوجيهية الجديدة لهذا الإطار، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي قامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإعدادها فرصة تستفيد منها الأفرقة القطرية التي ترى أنه يمكن جني فوائد من

التضاد في العمل، مع عدم فرض أية قيود لا لزوم لها على الذين لا يجدون هذا الطريق مناسباً لظروفهم. وتبعاً لذلك، وبموجب المبادئ التوجيهية، يتوقع أن يقرر الفريق القطري النهج الأنسب لاستعراض منتصف المدة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والاشتراك في هذا الاستعراض. ولدى قيام المنظمات المشاركة بعمليات استعراض منتصف المدة لبرامجها التعاونية، إن بصورة مشتركة وإن بصورة فردية، ينبغي أن تهدف إلى تحليل جدوى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري المشترك، وتقديم التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف الإطار المذكور.

١١٨ - وبالمثل، ستمنح عمليات التقييم، التي تنظم في نهاية دورة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المنظمات المشاركة، بالتشاور مع الحكومة، فرصة لتقديم إنجاز جميع أهداف البرامج المحددة القطر المشمولة بأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إفرادياً، أو عدد منتقى منها، والاطلاع على الدروس المستفادة. وسيوفر هذا فرصة واضحة للأفرقة القطرية، التي ترغب في ذلك، لمتابعة عدة أهداف في ذات الوقت - تخفيف العبء الملقى على كاهل المسؤولين الوطنيين عن طريق تقليل عدد عمليات التقييم. والتركيز على مسائل أقل عدداً وأكثر أهمية، واستخدام مجموعة واحدة من الإجراءات؛ وزيادة التركيز على المساهمة الإجمالية لمنظومة الأمم المتحدة وفهمها على المستوى القطري؛ والاقتصاد في الموارد الضئيلة المخصصة للرصد والتقييم.

١١٩ - ويلاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصعب الكامنة في الترقيب لإجراء تقييم مشترك. وهذا ما يتفق وتجارب الآخرين. فهذه عملية معقدة تفوق إمكانات مقار الوكالات المختلفة التي توجد في عواصم مختلفة وتنتفاوت لديها مستويات المهارة والتوجه التقني، ولا ينبغي من ثم دعوتها إلى إجراء تقييم لقضايا معقدة تقنياً. وعلى هذا النحو، فإن الجهود والنفقات التي تبذلها مقار الوكالات على عمليات التقييم المشتركة لن يكون من المحتمل تبريرها إلا بشكل استثنائي، عندما يكون هناك موضوع رئيسي أو مسألة رئيسية يتطلبان نظرة جماعية.

١٢٠ - وقد يتبين أن البرنامج المقرر لعمليات تقييم الأثر سيشكل مثل هذا الاستثناء، وإن كان سيعود للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ومجالس إدارتها معرفة الموضع التي تتطابق فيها جداول أعمالها التقديمية والتي يكون لديها فيها خبرة تستحق التقييم بشكل مشترك والتقديم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اقتراحاً للتمويل من خارج الميزانية بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ويتوخى ذاك الاقتراح برنامجاً شاملاً يضم حوالي ٤٤ عملية تقييم.

توصية

١٢١ - قد يرغب المجلس في التأكيد من جديد على أهمية عمليات التقييم المشتركة المتعاونة التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري، وذلك في سياق الإصلاحات الجارية الرامية إلى التعاون الموجه نحو الهدف والتماسك البرنامجي. كما قد يرغب المجلس في دعوة جميع البلدان إلى الانضباط، بدعم من نظام المنسقين المقيمين، بعمليات تقييم دورية للأنشطة التنفيذية، وذلك لتحسين كفاءتها وفعاليتها وزيادة وقوعها. وقد يرغب المجلس أيضاً في تشجيع الصناديق والبرامج على زيادة التعاون في الرصد والتقييم ضمن إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبالتشاور مع جميع الشركاء المعنيين وفقاً لأحكام الفقرة ٥٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣.

١٢٢ - وقد يرغب المجلس كذلك في الإحاطة علماً بالخطط الموضوعة للقيام بمزيد من عمليات تقييم الأثر على النحو المذكور أعلاه، وذلك بهدف الحصول على النتائج الأولية لعمليات التقييم هذه في عام ٢٠٠٠، وعلى تحليل أكثر شمولاً للنتائج التي حققتها الجهاز الإنمائي في إطار الاستعراض الشامل التالي للسياسة العامة في عام ٢٠٠١، الذي يُجرى مرة كل ثلاث سنوات.

مرفق

العملية الإدارية لتنفيذ قرار الجمعية العامة

١٩٢/٥٣ والقرارات ذات الصلة

١ - يتطلب تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ الخاص بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، اتخاذ نهج شامل على مدى ثلاثة سنوات. ويتضمن ذلك اتخاذ إجراءات على مستوى هيئات الحكومية الدولية والمستوى المشترك بين الوكالات، كما يتطلب إجراءات من الحكومات ومن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كل على حدة. ويحتاج التنفيذ التام الناجح للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات الالتزام المستمر من قبل منظومة الأمم المتحدة كلها على جميع المستويات^(١). كما ينبغي للمجلس أن يشير بما يلزم من التوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة فضلاً عن رصد العملية.

الجمعية العامة

٢ - قررت الجمعية العامة، بوصفها الآلية الحكومية الدولية العليا المختصة بصياغة وتقدير شؤون السياسات المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وال المجالات ذات الصلة، بما في ذلك إجمالاً شؤون السياسات العامة المتعلقة بطرائق تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية واستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاثة سنوات عدداً من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة العامة، وذلك في قراراتها ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ و ١٩٢/٥٣. وقد تتخذ الجمعية العامة إجراءات إضافية استناداً إلى توصيات المجلس لعام ١٩٩٩ و عام ٢٠٠٠. وستقوم في عام ٢٠٠١ بإجراء استعراض السياسات القادم الشامل الذي ينفذ كل ثلاثة سنوات بالنسبة للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك استناداً إلى تقرير الأمين العام الذي طلب منه في الفقرة ٦٤ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣ - تتمثل مسؤولية المجلس الرئيسية في مجال التعاون الإنمائي في تحسين جودة وأثر الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، تشجيعاً للأخذ بنهج متكامل وعملاً على أن تجد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات، التي صاحت بها الجمعية العامة أثناء الاستعراض الذي يجري كل ثلاثة سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية، طريقها للتطبيق الصحيح على مستوى المنظومة^(٢). وقد تم إثبات المسؤولية المستمرة

(١) انظر بيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ الذي تم إعداده بموجب الفقرة ٦٠ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، ويرد البيان في التذييل الأول.

(٢) انظر قراري الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ و ٢٢٧/٥٠.

للمجلس في هذا الصدد في قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ الذي توصي فيه الجمعية بأن يضطلع المجلس ببعض مهام محددة. يضاف إلى ذلك أن المجلس وهو يتنظر في تقارير المجلس التنفيذي لصناديق وبرامج الأمم المتحدة وغيرها من التقارير التي تقدم إلى الجهة المسؤولة جزء الأنشطة التنفيذية من اجتماعات المجلس، يتنظر في هذه التقارير في ضوء عملية تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣.

المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها

- ٤ - أكدت الجمعية العامة مجددا في قرارها ١٩٢/٥٣، أنه ينبغي لمجلس إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ نصوص القرار تنفيذا تاما. وطلبت إلى الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج تقديم تقارير مرحلية سنوية إلى المجالس التنفيذية بشأن التدابير المتخذة والمتوخة لتنفيذ القرار، فضلا عن تقديم التوصيات المناسبة (الفقرة ٥٨). ودعى مجلس المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، إلى العمل على أن يدرج رؤساء هذه البرامج والصناديق في تقاريرهم السنوية المقدمة إلى مجلس الاقتصادي الاجتماعي والمعدة وفقا لقرار مجلس ٣٣/١٩٩٤، تحليلا شاملأ للمشاكل المواجهة والدروس المستفادة مع التركيز على المسائل الناجمة عن تنفيذ برامج الإصلاح التي وضعها الأمين العام واستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، ومتابعة المؤتمرات الدولية، بغية تمكين المجلس من الوفاء بدوره التنسيقي (انظر قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، الفقرة ٥٩؛ وقرار المجلس ٢٧/١٩٩٨، الفقرة ١).
- ٥ - وينبغي للمجالس التنفيذية لكي تقوم بهذا الدور، أن تنظر في تنفيذ السياسات التي صاغتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٢/٥٣ والقرارات الأخرى ذات الصلة، وأن تتخذ إجراءات محددة وتضع جداول زمنية لتنفيذها الكامل^(٣).

الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة

- ٦ - أثبتت الجمعية العامة وأكدت من جديد، في سلسلة من القرارات الخاصة باستعراض السياسات الذي يتم كل ثلاث سنوات، أنه ينبغي لمجلس إدارة الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذه القرارات تنفيذا تاما. وطلبت إلى الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة تقديم تقارير مرحلية سنوية إلى مجالس إدارتها بشأن التدابير المتخذة والمتوخة لتنفيذ القرار، فضلا عن تقديم التوصيات المناسبة (انظر قرارات الجمعية العامة ١٩٢/٥٣، الفقرة ٥٨ و ١٢٠/٥٠، الفقرة ٥٥ و ٤٧/١٩٩٩، الفقرة ٥).

اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة للجنة التنسيق الإدارية

- ٧ - سوف تتخذ لجنة التنسيق الإدارية، عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية التابعة لها، خطوات على مستوى المنظومة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ بطريقة كاملة

للاطلاع على التفاصيل، انظر التذييل الثاني. (٣)

التنسيق^(٤). ويشمل ذلك إصدار مبادئ توجيهية لعمل نظام المنسقين المقيمين وللبرمجة. وسوف تؤخذ في الاعتبار المقررات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي و المجالس الإدارية الأخرى ذات الصلة الأخرى عند الشروع في تنفيذ توجيهات السياسة العامة الصادرة عن الجمعية العامة.

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

- ٨ - سوف تلعب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دورا هاما في تنفيذ القرار ١٩٢/٥٣، وذلك بمواصلة جهودها لتطوير نظام المنسقين المقيمين عبر بذل المزيد من الجهد للمضي في توسيع قاعدة تعين المنسقين المقيمين، وزيادة عدد المنسقates المقيمات وتطوير إجراءات ومعايير الاختيار، مع الاستعانة في ذلك بعمليات لتقدير الكفاءة والتدريب والتأكد من أن المنسقين المقيمين يأخذون في اعتبارهم الكامل ولايات مؤسسات نظام المنسقين المقيمين جميعها. وقد اتخذت تدابير في هذه المجالات بالتعاون الوثيق مع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية. وعندت هذه التدابير أساسا بسير نظام المنسقين المقيمين. يضاف إلى ذلك أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ستتخذ إجراءات متوازنة بشأن التقىيم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأماكن العمل والخدمات المشتركة (للاطلاع على التفاصيل، انظر التذيل الثاني)، وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنسيق أنشطتها مع اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بشأن قيادة العمل في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣.

(٤) انظر التذيل الأول.

التدليل الأول

بيان لجنة التنسيق الإدارية الخاص بتنفيذ قرار

١٩٢/٥٣ الجمعية العامة

١ - تحيط لجنة التنسيق الإدارية علما بالتقدم المحرز في مجال تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية للبلدان المتلقية عبر المزيد من التنسيق الإنمائي الفعال، ورفع الكفاءة وزيادة التأثير. وقد أحاطت الجمعية العامة علما بهذا التقدم الذي تعزز بتنفيذ مبادرة الأمين العام الإصلاحية، والإصلاحات الأخرى التي قامت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وذلك في قرارها ١٩٢/٥٣ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات وتقرير الأمين العام ذي الصلة الذي أقرته الجمعية العامة تماماً في ذلك القرار.

٢ - وسوف تواصل لجنة التنسيق الإدارية اتخاذ الخطوات الضرورية لتقديم الدعم الإنمائي الفعال لجميع البلدان المتلقية، عبر التنسيق الكامل على المستويات العالمية والإقليمية والقطري. وسوف تعمل اللجنة على أن يحقق هذا الدعم نتائج مثلث على المستوى القطري، وبصفة خاصة للقضاء على الفقر. وسوف تواصل المنظومة دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الأغراض والأهداف المتفق عليها عالمياً، وفقاً للخطط والأولويات الوطنية.

٣ - وسوف تنفذ اللجنة أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ ذات الصلة، بطريقة متسقة تماماً، على النحو المحدد في العملية الإدارية التي تم إعداد عناصرها وفقاً للفقرة ٦٠ من القرار، والتي سيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنظر فيها في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩. وتحيط اللجنة علماً بطلب الجمعية العامة إلى مجالس الإدارة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ القرار تنفيذاً تماماً بطريقة متكاملة/متراقبة. وستؤخذ نواتج عمل هذه المجالس في الاعتبار التام عند تنفيذ القرار خلال السنوات الثلاث القادمة.

٤ - ولوضع الأحكام ذات الصلة من القرار المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين موضع التنفيذ التام، ستعد اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية والفريق العامل التابع لها المعنى بنظام المنسقين المقيمين الإرشادات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بتعزيز التعاون على المستوى القطري عن طريق نظام المنسقين المقيمين. وسيتتخذ الأعضاء المختصون في لجنة التنسيق الإدارية خطوات الدعم الملائمة، بما فيها تبسيط ومواءمة عمليات وإجراءات البرمجة عند الاقتضاء. وستولى عناية خاصة للمشاركة التامة والفعالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تحضير التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيتم التعاون بين جميع شركاء منظومة الأمم المتحدة المعنيين بما فيهم مؤسسات بريطون ووذك طبقاً لولاية كل منها. وستنص المبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية صراحة على التعاون الفعلي لهذه الغاية. وترحب لجنة التنسيق الإدارية بالتقدم المحرز حتى الآن في تعزيز نظام المنسقين المقيمين وزيادة امتلاك المنظومة له ككل.

٥ - وتلاحظ لجنة التنسيق الإدارية بقلق استمرار انخفاض الموارد الأساسية المخصصة لأغراض التعاون الإنمائي وتتطلع إلى إنجاح المفاوضات المتعلقة باستراتيجيات التمويل الوارد ذكرها في الفقرة ١٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣. وفي هذا الصدد، يسرها أن تشير إلى أحكام الفقرة ١١ التي ترحب بالخطوات التي اتخذتها المنظومة لتحقيق تحسن عام في الفعالية والكفاءة وأثر منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنمائية.

٦ - وستضطط لجنة التنسيق الإدارية بالخطوات الالزمة لإعمال الأحكام ذات الصلة من القرار والتي تتناول تنسيق متابعة المؤتمرات العالمية، ودور المرأة في التنمية، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وبناء القدرات، والتعاون مع المجتمع المدني، ودعم البلدان التي تمر بشتى مراحل الإغاثة والإعاش والتعويض والتنمية، والأبعاد الإقليمية للتنمية، والتنفيذ الوطني والرصد والتقييم.

التدليل الثاني

جدائل التنفيذ

المحتويات

الصفحة

٤٥	تمويل الأنشطة التنفيذية والإبلاغ الإحصائي للأمم المتحدة	-	أولا
٤٦	الأطر الاستراتيجية والبرمجة	-	ثانيا
٤٩	المنسقين المقيمين	-	ثالثا
٥١	لأمريكاية السلطة وتفويضها	-	رابعا
٥٢	تبسيط والموافقة	-	خامسا
٥٣	أماكن العمل المشتركة والخدمات الإدارية المشتركة	-	سادسا
٥٤	المجتمع المدني	-	سابعا
٥٥	متابعة المؤتمرات العالمية الرئيسية للأمم المتحدة	-	ثامنا
٥٧	نوع الجنس وزيادة الفرص	-	تاسعا
٦٠	بناء القدرات	-	عاشرًا
٦١	المساعدة الإنسانية	-	حادي عشر
٦٣	البعد الإقليمي	-	ثاني عشر
٦٥	التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	-	ثالث عشر
٦٦	الرصد والتقييم	-	رابع عشر
٦٧	تقييم الأثر	-	خامس عشر
٦٨	البنك الدولي والمصارف الإقليمية	-	سادس عشر

أولاً - تمويل الأنشطة التنفيذية والإبلاغ الإحصائي للأمم المتحدة

المبادئ التوجيهية	الأهداف	التفاصيل الرئيسية
العاملون الرئيسيون	الإجراءات	<p>العקבات والأطر الزمنية</p> <p>الجداول التنفيذية في عام ١٩٩٩</p> <p>الجمعية العامة</p> <p>الحكومات</p> <p>إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة</p> <p>صاديق الأمم المتحدة وبرامجها</p> <p>اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية</p> <p>مؤسسات منظمة الأمم المتحدة</p>
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	<p>عملية جديدة للإعلان التنفيذية في عام ٢٠٠٠ عن التبرعات في عام ١٩٩٩</p> <p>تقديم الصورة المالية العامة للمصاديق والبرامج على أساس سنوي</p>	<p>يشهد الموارد الأساسية وإرساء تمويله على الصعيد تمويل الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة على أساس موثوق به ومستمر ومضمون بفرض تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات البلدان المتقدمة</p> <p>يشهد اتجاه الإنفاق الذي تشهده الموارد الأساسية وإنفاذية للأمم المتحدة وإرساء تمويل الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة على أساس موثوق به ومستمر ومضمون وقد تكون أسلوبه هذا الشكل آخر مهم على طلاقته ١٩٩٢ كثيرة من المسائل المشمولة بالقرار ٣/٥٣</p> <p>وعلّى قدرة منظومة الأمم المتحدة على تلبية احتياجات البلدان المتقدمة</p>

صوغ المبادئ التوجيهية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في عام ١٩٩٩

ثانياً - الأطر الاستراتيجية والبرمجة

التعاون الرئيسيون	الأدوات	المبادئ التوجيهية	الأهداف
<p>المبادئ والأطر الزمنية</p> <p>إطلاع الفرق التقطيرية على المبادئ التوجيهية المقترنة على أساس التوجهات المستندة خلال المرحلة التجريبية وعلى أساس توجيهات البرنامجية (بيسان/أبوظبي ١٩٩٩) مكتب المدير العام</p> <p>الزيادة التدريجية سنوياً للعدد المنهج من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للتحقق من جانب المنظمة الأمم المتحدة تكون البلدان الأهمية والافتراضات ٢٢ و ٣١ بشأن التقنيق المنشترك (م٢٠٢١) وراءها</p> <p>إيلاء عناية خاصة لما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ◦ اتسجام إطار العمل وأصحابه بتوجه قطري وطابع تعاوني ◦ موافقة الحكومة المتقدمة على إصدار إطار تضييم تقييم الدعم في المرحلة الأولى لمساعدة الفرق القطرية في صوغ إطار العمل وبدء العمل بهذه الترتيبات (أيار/مايو ١٩٩٩) ◦ وضع آليات للرصد (جزريرا/يونيه ١٩٩٩) بالوسائل البرنامجية والتتنفيذية، بما فيها التزيف العامل المعنوي بنظام المنشرين المشتملين والمنظمات الأعضاء فيه <p>لبنان الإقليمية</p>	<p>البعي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تحقيق المنفعة المنشآة من جانب المنظمة الأمم المتحدة تكون البلدان الأهمية والافتراضات ٨ و ١٠) والافتراضات ١١ و ١٢ بشأن إطار العمل الأهم للمشتركة (م٢٠٢١) وذلك ببيان مذكرة الاستراتيجية</p> <p>المشاركة الحكومية الكاملة في صوغ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية</p> <p>المشاركة الكاملة والمتقدمة للمؤسسات الحكومية والوكالات</p> <p>المساعدة الإنمائية</p>	<p>البعي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تحقيق المنفعة المنشآة من جانب المنظمة الأمم المتحدة تكون البلدان الأهمية والافتراضات ٤ و ٦ إلى ١٩ وذلك ببيان مذكرة الاستراتيجية</p> <p>المشاركة الكاملة والمتقدمة للمؤسسات الحكومية والوكالات</p> <p>المساعدة الإنمائية</p>	<p>البعي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تيسير مساعدة الأمم المتحدة في تنسيق متابعة المؤتمرات العالمية</p> <p>إشراك شركائها الإنمائيين في التحضيرات لإطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية</p> <p>البعي في إطار عمل الأمم المتحدة لمساعدة الإنمائية إلى تحقيق المنفعة المنشآة من جانب المنظمة الأمم المتحدة تكون البلدان الأهمية والافتراضات ٧ و ٨ وذلك ببيان مذكرة الاستراتيجية</p> <p>البعي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تحقيق المنفعة المنشآة من جانب المنظمة الأمم المتحدة تكون البلدان الأهمية والافتراضات ١٣ و ١٤ وذلك ببيان مذكرة الاستراتيجية</p> <p>البعي في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى تحقيق المنفعة المنشآة من جانب المنظمة الأمم المتحدة تكون البلدان الأهمية والافتراضات ١٥ و ١٦ وذلك ببيان مذكرة الاستراتيجية</p>

النادلون الرئيسيون	الأهداف	المقاييس والأطر الزمنية	المبادئ التوجيهية
		<p>أصلاب الأفرقة القطرية</p> <p>عدم البدان التي تندت فيها عملية تنفيذ قطري منشترك أصدرت ببياناته الخاصة به، تبلغ تقرير إلى كامل من شئ المثار وجموعه الأمم المتحدة الإنمائية والفريق المعني بالسياسات</p> <p>النادي العالمي للبيئة والمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومكتب المدير العام، وتشغل نظام الدعم تشفلاً بالجودة</p> <p>تصميم وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة المستقلة استناداً إلى تقديم قطري</p>	<p>التنمية القطري المشترك: تلقيح الجمعية العامة أهمية التقييم القطري المشترك في صياغة إطار العمل (الفترة ١٠٢/٥٣)، وأنظر أيضاً الفترات ١٨ ببيان الجهات المشاركة في تصريحها بأسكمها المنظم وماصلة تحسينها. وإنجاز عملية إطار العمل الذي سيادة لهم إلى المعاشرة</p> <p>عام ٢٠١٩</p> <p>تحميم وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة المستقلة استناداً إلى تقديم قطري</p> <p>تمد الجمعية العامة إلى مزيد من تدريب قواعد البيانات التنسية والمواومة والتزكية لإجراءات وضع قواعد البيانات المشتركة المنظمة الأمم المتحدة، وذلك تحسين التعاون الأممي، بما في ذلك تحسنة القدرة التحليلية والتنمية المتاحة في منظمة الأمم المتحدة برمتها مما يخص إلى قدر أكبر من وحدة الهدف، والذ عو إلى قييم الأمم المتحدة، ومتانة قيم المؤسسات العالمية، والتزكيه على دعم التقييم والتحليل ورصد الاتجاهات</p> <p>وجود قاعدة بيانات التقييمات البرامجية والتنميةية بدور فعال في ذلك وضع واستخدام إطار من مؤشرات التقييم القطري المشترك في وضعه</p> <p>البلدان وأمم المتحدة</p>
			<p>مذكرة الاستراتيجية القطرية -</p> <p>مذكرة الجمعية العامة تأكيد أعادت الطبعي المذكورة الاستراتيجية القطرية وأقرت ضعها وظيفتها في حالة وجودها، ففي إعداد إطار العمل ما دامت تفكين الأولويات الوطنية (الفترة ١١٦/٥٣) الذي يعيده تأكيد ١٧ المفهوم الوارد فعل في الفترة ٥٠/١٤)</p>

النادلون الرئيسيون	إيجارات	المقايس والأنطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
				<p>النهج البر نامي - تطالب الجمعية العامة إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مواصلة العمل على تحسين تدريب النهج البر نامي ومبادئه التوجيهية، ولكن كانت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البر نامية وتنفيذية قد أصدرت مبادئ توجيهية جديدة، فإنه لا تزال ثمة مسألة فاصلة تتعلق بالإرادات الأخرى اللازمة لضمان إدراك المبادئ التوجيهية الجديدة بالقدر الملائم ضمن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة لغرض التنشئة ولا سيما مراجعة أكياس الجددة من قبل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتنمية القطرية المشتركة</p>

التعاون الرئيسيون	الإجراءات	المتطلب والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
ورقة مناهضة لمجموعة الأمم المتحدة الإضافية	حريران / يو نيه ١٩٩٩	ورقة مناهضة لمجموعة الأمم المتحدة الإضافية	تحديد الدعم للمنسقين المقيمين، الموارد، دعم الموظفين، الصعيد الميداني التي ينظمها الفريق القطري لمنظمة الأمم المتحدة أن تقوم باستعراض الأنشطة الموضوعية، بما في ذلك مشاريع البرامج "الممارس السلبية" الخ	طلبت الجمعية العامة من اللجان المنشأة على الصعيد الميداني التي ينظمها الفريق القطري لمنظمة الأمم المتحدة أن تقوم باستعراض الأنشطة الموضوعية، بما في ذلك مشاريع البرامج "الممارس السلبية" الخ
			توافق عليها فرادي المظممات وأن تتبادل الخبرات التقطرية والبرامج المشاريع القطاعية، قبل أن تكثف على أساس ضرورة تقديم تشريع عمل لجنة الاستعراض إلى الحكومات الوطنية، من خلال مراكز التنسيق الوطنية، للحصول على موافقتها منها (الفقرة ٤ من القرار ٥٠/١٢ والفقرة ٤ من القرار ٦٧/٩٩).	تمكنت على أساس ضرورة تقديم تشريع عمل لجنة الاستعراض إلى الحكومات الوطنية، للحصول على موافقتها منها (الفقرة ٤ من القرار ٥٠/١٢ والفقرة ٤ من القرار ٦٧/٩٩).

النطاقون الرئيسيون	إجراءات	المعالم والأطراف الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
الحكومة نظام المستشرين المديعين نظام المستشرين المديعين	تنفيذ البرق القطري لخطة العمل ال الخاصة بالبلدان مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي تتضمن الفرع العصبي المعنوي والفرع العصبي المعنوي والفرع العصبي المعنوي بسياسة البرامج مكتب المدير العام	خطبة عمل خاصة بكل بلد يضعها كل الدول المشاركة بالبلدان رصد الامثلية لتنفيذ خطة العمل ال الخاصة بالبلدان والتقدم المحرز في تنفيذها تقديم الدعم للفرق القطرية في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، الأمم المتحدة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	النفقات ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٥١ من قرار الجمعية العامة ٥٤/٩٢/١. مواصلة تبسيط وموافقة وترشيد إجراءات الأنشطة التنفيذية التي يصطلي بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الميداني وإعداد قائمة ببيانات مشتركة ووضع الصناديق والبرامج لتناسب وجداد زمالة محددة لدفع عملية تبسيط الإجراءات وما منها. والتشريع على زلادة الاتساق فسي عرض الميزانية على مستوى المقر وعلى المستوى الميداني. وتشجيع نطاق التنفيذ الوطني وتحسينه وتوسيعه بعدة طرق؛ ومنها تبسيط وتغذير الإجراءات ذات الصلة بعقبة المنسوبة بالملكية الوطنية وتعزيز القدرة الاستيعابية في البلدان النامية.	سبعين إعداد مسار عمل محدد يقدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بحلول عام ٢٠٠١ خطة عمل خاصة بكل بلد يضعها كل فرق قطري تقسيم الحالة الراهنة وإعداد خطة العمل مقدمة اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن خطة العمل (أيار/مايو ١٩٩٩) وضع نظام الرصد تقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٠
		إطار لمؤشرات التقييم القطري المشترك متافق عليه ومشترك مع الميدان، بنسان/أبريل ١٩٩٩ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومشارتها مع الفرق القطرية	تم وضع ببيانات أساسية مشتركة على الصعيد القطري	أقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مصطلحات مشتركة بشأن عمليات البرمجة والمنتجات من قبل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بحلول آذار/مارس ١٩٩٩ ب碣ة إلى زيادة موافقة إجراءات البرمجة

الآدوات التوجيهية	المبادئ التوجيهية	الأهداف	المقاييس والأطر الرمادية	الإجراءات
العلوم الرئيسية	<p>النفاذ إلى الأمم المتحدة</p> <p>الجامعة الأمريكية وفريقها الفرع العربي</p> <p>المعني بمكان العمل والخدمات المشتركة</p> <p>المنسقون المقيدون التابعون للأمم المتحدة</p>	<p>إيجراء استقرار أأساسي للهدف المتمثل في إنشاء "دار الأمم المتحدة" باعتباره منثوما جديداً بمنطقة عام ١٩٩٩. ويتوافق هذا على قرار المجالس التنفيذية للأمم المتحدة الإنمائية بشأن خطة عمل منفردة محددة الأهداف وإطار زمني (١٩٩٩)</p>	<p>بلغ الهدف المتمثل في إنشاء المجالس التنفيذية المقررات بشأن الجوانب العالمية (٢٠٠٠-١٣٠٠) على قرار المجالس التنفيذية للمجموعة المشركة</p>	<p>النفاذ إلى الأمم المتحدة</p> <p>إيجراء استقرار أأساسي للهدف المتمثل في إنشاء "دار الأمم المتحدة" باعتباره منثوما جديداً بمنطقة عام ١٩٩٩. ويتوافق هذا على قرار المجالس التنفيذية للأمم المتحدة الإنمائية بشأن خطة عمل منفردة محددة الأهداف وإطار زمني (١٩٩٩)</p>
البيانات	<p>النفاذ إلى الأمم المتحدة</p> <p>الجامعة الأمريكية وفريقها الفرع العربي</p> <p>المعني بمكان العمل والخدمات المشتركة</p> <p>المنسقون المقيدون التابعون للأمم المتحدة</p>	<p>زيادة التنسيق والترشيد في تقديم الخدمات الإدارية للمشتراكين</p> <p>أعداد مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ معايير نظام المقاييس بشأن وضع قواعد ذات مصلحة لجمع المنظمات العالمية في وتنفيذها</p> <p>اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)</p>	<p>النفاذ إلى الأمم المتحدة</p> <p>إيجراء استقرار أأساسي للهدف المتمثل في إنشاء "دار الأمم المتحدة" باعتباره منثوما جديداً بمنطقة عام ١٩٩٩. ويتوافق هذا على قرار المجالس التنفيذية للأمم المتحدة الإنمائية بشأن خطة عمل منفردة محددة الأهداف وإطار زمني (١٩٩٩)</p>	<p>النفاذ إلى الأمم المتحدة</p> <p>إيجراء استقرار أأساسي للهدف المتمثل في إنشاء "دار الأمم المتحدة" باعتباره منثوما جديداً بمنطقة عام ١٩٩٩. ويتوافق هذا على قرار المجالس التنفيذية للأمم المتحدة الإنمائية بشأن خطة عمل منفردة محددة الأهداف وإطار زمني (١٩٩٩)</p>

المبادئ التوجيهية	الأهداف	المقاييس والأطر الزمنية
النماذج الرئيسيون	الإجراءات	<p>النفحة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٢٥١٩٢،</p> <p>قررت الجمعية العامة أنه ينبغي للمنظمة الأمم المتحدة، بموافقة البلد المضيف، أن تساعد الحكومات على إيجاد بيئة مواتية لإنجذبها فيها تعزيز الصلات بين الحكومات والمجتمع المدني والمجتمع المدني، ومنظمة الأمم المتحدة والحكومة الوطنية، غير الحكومية، والجمعيات المدنية في عمليات التنمية، بما في ذلك بذل الجهود والقطاع الخاص من المشاركين في التنمية بصفة التماس حلول مبتكرة للمشاكل المطروحة.</p> <p>إقامة شراكة أقوى مع منظمات المجتمع المدني الداعي بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بفضل منظمة الأمم المتحدة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة على المستوى التنفيذي مع المنظمات المجتمع المدني (اللجنة البرازيلية والتنمية)،</p> <p>الإرشادية المعنية بالمسؤولية، والمشاركة البرازيلية والتنمية آذار / مارس ١٩٩٩)،</p> <p>تنفيذ هذه المبادئ وتقديم التقدم المحرر،</p> <p>زيادة الامان بهذه المبادئ على مستوى العينان والمقرر،</p> <p>التشاور مع الحكومات،</p> <p>تعزيز الحوار بين الحكومات،</p> <p>وتنظيم العلاقات على نطاق العمل،</p> <p>وتقديم المساعدة على تنمية علاقات منظمات المجتمع المدني،</p>
النماذج الرئيسيون	الأهداف	<p>أعمال مجموعة من مبادئ لجنة التنسيق الإدارية تدعم التعاون منظمة الأمم المتحدة على المستوى التنفيذي مع المنظمات المجتمع المدني (اللجنة البرازيلية والتنمية)،</p> <p>الإرشادية المعنية بالمسؤولية، والتنمية آذار / مارس ١٩٩٩)،</p> <p>زيادة الامان بهذه المبادئ على مستوى العينان والمقرر،</p> <p>التشاور مع الحكومات،</p> <p>تعزيز الحوار بين الحكومات،</p> <p>وتقديم المساعدة على تنمية علاقات منظمات المجتمع المدني،</p> <p>الاستفادة من استثناء الخبرات على نطاق منظمة الأمم المتحدة في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والتنمية، المؤسسية (اللجنة الإرشادية المعنية بالمسؤولية، والتنمية آذار / مارس ١٩٩٩)، وتوسيع إطار العمل والأذى بالنهج المضيء والإفادة من الدروس المستخلصة،</p> <p>النظر في علاقات كيانات الأمم المتحدة مع قطاع الأعمال والاستفادة من النتائج،</p> <p>استعراض دراسة مشتركة بين الوكالات بشأن إجراءات العمل من منظمات المجتمع المدني (اللجنة الإرشادية المعنية بالمسؤولية، والتنمية آذار / مارس ١٩٩٩)، وتوسيع نطاق الدراسة وأدوارها، صياغتها، واستثمار إجراءات مشتركة، حسب الاقتضاء.</p>

الناغعون الرئيسيون	الإجراءات	المتاييس وأطر الـزمدبية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
				<p>يسهل المستندون المقدمون مناقشة الأمم المتحدة على المستوى الميداني (الفقرة ٢١ وفقاً للمؤتمر الدولي رئيسية على المستوى الميداني (الفقرة ٣٥/٩٢)، ومن المتوقع أن تتشاور إدارة المؤسسة الأممية مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من قرار الجمعية العامة والاجتماعية معاً، مما يتيح لها إمكانية التشاور مع القطاعات الأخرى والجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرتاجية والتنمية لتناول هذا الموضوع في التقارير المرحلية الموجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الأنشطة التنموية.</p> <p>يجحب أن يضطلع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بدور ميسر لتجسيد مساهمة الأمم المتحدة في تنسيق المتابعة لمؤشرات الأمم المتحدة الرئيسية على المستوى الميداني (الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٦٥/٥٢).</p>

التعاون الرئيسيون	الإجراءات	المقاييس والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية محمودة الأمم المتحدة المعنية بنوع الجنس والفريق النوعي المعنى المعني بالسياسات البريد التوجيهية	تطبيق التدابير الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين في الأمة(ST/A/4/42) بالسياسات البريد التوجيهية	تبني ووضع معايير لمناهج إدارات الأمم المتحدة استناداً إلى خطط العملها المتصلة بنوع الجنس	تحقيق هدف التوزيع بنسبة ٥٠٪ إلى ٥٠٪ بحلول ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠	تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٦٥/٦٢٩، المقترن بـ ٦٤/٢٥، وذلك الفقرة ٣٤ من القرار ٧٤/٦٢٩، وأيضاً قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦/٩٦ تنفيذ منهاج عمل بيجين، وتعيين المسؤولة في المناصب العليا، ويبني ملحوظة في القرار ٩٩٨/٦٢٦ قد أشارت إليه أيضاً في الفقرة الأولى من ١٩١٢، دليلاً قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٥، وبهذا فنصل إلى جمعية أحكام وإنفاذها ينصرف إلى جميع أحكام هذا القرار

الناغعون الرئيسيون	<p>إدارات</p> <p>المقايس والأنطر الزمنية</p> <p>صندوق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل المرأة كمنظم للمهام</p>	<p>إعداد خلاصة بالمارسات الجديدة لتنفيذ مهابع عمل بيجين وآملاج المنظور المتعلق بنوع الجنس - نشر بعض الممارسات الجديدة المختاراة، في جزيران/ يوميه ٢٠٠٠</p> <p>تنظيم مادنة مستديرة بشأن أفضل الممارسات الجديدة لحق الأمم المتحدة في جزيران/ يوميه ٢٠٠٠</p> <p>فرقة العمل التالية للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة لمعناية بتنمية وتساواة بين الجنسين لتطوير اقتراح لجمع الأموال من إجل الإجراءات السابقة</p>	<p>إدماج الآثار المعاونة بنوع معايير الممارسات الجديدة بحلول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩</p> <p>تحقيق أهداف ملحوظة في زمن محدد من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين</p> <p>مساعدة الحكومات في إدماج البيانات الموزعة حسب نوع الجنس والعمر في البرامج الفطرية</p> <p>تعزيز دور نظام المنسيق المقاييس بما في ذلك سفن طريق التدريب في مجال إدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة التنفيذية</p>	<p>طبقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٥٣ يبيغي إدماج منهوم نوع الجنس في الأنشطة التنفيذية التي تتضطلع بها الأمم المتحدة في جميع الميادين ولا سيما دعماً للتضاهي زائدة عدد المنشآت المقيمات وأن يشتمل الأمين العام والجهاز الإنمائي للأمم المتحدة جمع التذايير من لامس لتحقيق المعاوة بين الجنسين أجمل تحقيق المعاونة بين الجنسين بعد إجراء التغييرات، بما في ذلك على صعيد المناصب الريادية في الميدان، وفقاً لقرار الجمعية العامة (الفقران ٢٥ و ٦٤)</p> <p>إنشاء قاعدة بيانات بالمارسات الجديدة لإدماج منظور نوع الجنس</p> <p>تقديم تقارير عن استخدام الموارد الرئيسية لادماج منظور نوع الجنس في السيار الرئيسي</p> <p>اتخاذ الإجراءات الملائمة لتنفيذ الهدف الأخرى من قرار المجلس ٢٦/١٩٩٨ الاقتصادي والاجتماعي</p> <p>برنامج عمل منجي مع اللجان الأخرى التابعة للجنة التنفيذية الإدارية</p> <p>استعراض برامج عمل اللجان التابعة للجنة التنفيذية الإدارية لتحديد نقاط الدخول</p>
--------------------	---	--	--	---

الناغعون الرئيسيون	الأدوات	المقاييس والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
شعبة النهوض بالمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	فني إطارات مشروع لتشييم إدماج البرامج المعمولين من منظور نوع الجنس في برامجي الحكم السليم وتحقيق حدقة الفقر في الحكم السليم وتحقيق حدقة الإنمائي في المولين من البر برامجه الإنمائي في أفرقيا جنوب الصحراء،	فحص برنامج تحفيظ حد الفقر برنامج الحكم السليم المعمولين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلداً أفرقيا من حيث منظور نوع الجنس، وذلك بحلول كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩	زيادة إدماج منظور نوع الجنس في السيار الرئيسي للسياسات والبرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما برامجه الرئيسية المتعلقة بالحكم السليم وتحقيق حدقة الفقر	
الأمم المتحدة/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	وضع قائمة فحص ومبادئ توجيهية للخبراء الوطنين وضع استبيان إسحاد ثلاثة تقارير مواضعية وتقرير خاتمي واحد		يتحقق أن يشمل تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٩ المقعد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على وبناء الدراسات جزءاً من القضايا المتعلقة بنوع الجنس	
	الآفاق	إسحاد ثلاثة تقارير مواضعية وتقرير خاتمي واحد	سيكون التقرير المتصل نوع الجنس في الأنشطة التنفيذية جزءاً من تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية لتنمية المؤتمر ال العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ٢٠٠٠	

التعاون الرئيسيون	الإجراءات	المقاييس والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
وكالات الأمم المتحدة الخدمة بالمسائل الاستشارية المعنية والتنمية الأممية للأدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأخذتها عية مجموعه الأمم المتحدة الإنمائية	بيان لجنة التنسيق الإدارية عن إشارة إلى بناء القدرات تدعيمها منظومة الأمم المتحدة الإنذارية والجديدة التي تقدمها المنظمات الأعضاء في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنمية الأممية (١٩٩٦)	تعلن جمبيع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بوضوح أن بناء القدرات هي هدف من أهداف المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة التي تهدف من أهدافها واستدامتها هو دافع من منظومة المساعدة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري من أجل تقویز القدرات الوطنية ففي ميدان صياغة الوثيقة السياسية والبرامج وتنسيقها ورصدها واستغفارها وتدعمه البهاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتناب إلى أن ينظر في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ في مسأله التضامن وبناء القدرات على أساس التشاري المرحلية للأمين العام	قرار الجمعية العامة ٣٢/٥١ تؤكد الجمعية من حيث أنه ينبغي الإعراب بوضوح عن أن بناء القدرات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة تقدم الدليل على زيادة تعزيز القدرات الوطنية في مجالات معينة	قرارات تقرير الأمم العام إلى مجلس القضاء على الفقر وبناء القدرات (١٩٩٩)
إسداد تقرير الأمم العام إلى مجلس الاقتصادي والاجتماعي على بناء القدرات (١٩٩٩)	إسداد تقرير الأمم العام إلى مجلس الاقتصادي والاجتماعي على بناء القدرات (ضمن إطار عمل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الدراسات المقابلة لتقدير الأثر (١٩٩٩) تنظيم برنامج التشليم لتنفيذ أثر الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في بناء القدرات (١٩٩٦ - ١٩٩٧)	بيان لجنة التنسيق الإدارية عن إشارة إلى بناء القدرات (١٩٩٨) ولاستفادتها منها لأغراض النشر	استعراض تقييمات الأثر لعام ١٩٩٨ على بناء القدرات	تقرير القدرة الاستشارية في البلدان المتقدمة
مجموعه الأمم المتحدة الإنمائية وفريقيها الشرعي المعنى بالعمليات البرنامجية	توصيات بشأن "القدرة الاستشارية" مقدمة إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية			

التعاون الرئيسيون	الإجراءات	المقاييس والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
لجنة التنسيق الإدارية، الجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرامجية والتنفيذية الوكالات، مجموعه الأمم المتحدة الإنمائية	إجراءات تستخدمهالجنة التنسيق الإدارية لإطار العمل الاستراتيجي بواسطة لجنة التنسيق الإدارية (٩٩٩)	استكمال المبادئ التوجيهية الـ٦ لإطار العمل الاستراتيجي بواسطة لجنة التنسيق الإدارية (٩٩٩) عمل وضع وتطبيق إطار عمل استراتيجي واحد على الأقل في السese	قرار الجمعية العامة ٦٣/٦٧١ - ٢٨ - ٤، تسلم الجمعية العامة بأن مرافق إغاثة والإصلاح والتعفير والتنمية لا تكون متاحة عموماً بل تكون متداولة في كثير من الأحيان. وتلاحظ الجمعية مساطر عديدة ذات صلة، بما في ذلك الحاجة إلى استخدام نوع شامل من حلول إطار استراتيجي يشمل ذلك مناسب من أجل البلدان التي تمر بأزمة، وأن النهج يجب أن يشمل السلطات الوطنية ومنظمة الأمم المتحدة والمباحثين والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية؛ وأنه يجب أن تخضع السلطات الوطنية بدور قيادي في خطة الإنعاش وأنه ينبغي استخدام الأدوات الإنسانية في وقت مبكر	قرار الجمعية العامة ٦٣/٦٧١ - ٢٨ - ٤، تسلم الجمعية العامة بأن مرافق إغاثة والإصلاح والتعفير والتنمية لا تكون متاحة عموماً بل تكون متداولة في كثير من الأحيان. وتلاحظ الجمعية مساطر عديدة ذات ذات صلة، بما في ذلك الحاجة إلى استخدام نوع شامل من حلول إطار استراتيجي يشمل ذلك مناسب من أجل البلدان التي تمر بأزمة، وأن النهج يجب أن يشمل السلطات الوطنية ومنظمة الأمم المتحدة والمباحثين والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية؛ وأنه يجب أن تخضع السلطات الوطنية بدور قيادي في خطة الإنعاش وأنه ينبغي استخدام الأدوات الإنسانية في وقت مبكر
المنسقون المقيمين	منسق الشؤون الإنسانية فرادي الوكالات مكتب المدير العام	إقامة روابط والإتفاق عليها بشأن المعايير الإنسانية واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية	تحقيق مزيد من الاتساق والربط بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنسانية بما في ذلك في حالات الكوارث الطبيعية	قرار الجمعية العامة ٦٣/٦٧١ - ٢٨ - ٤، تسلم الجمعية العامة بأن مرافق إغاثة والإصلاح والتعفير والتنمية لا تكون متاحة عموماً بل تكون متداولة في كثير من الأحيان. وتلاحظ الجمعية مساطر عديدة ذات ذات صلة، بما في ذلك الحاجة إلى استخدام نوع شامل من حلول إطار استراتيجي يشمل ذلك مناسب من أجل البلدان التي تمر بأزمة، وأن النهج يجب أن يشمل السلطات الوطنية ومنظمة الأمم المتحدة والمباحثين والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية؛ وأنه يجب أن تخضع السلطات الوطنية بدور قيادي في خطة الإنعاش وأنه ينبغي استخدام الأدوات الإنسانية في وقت مبكر

الناظرون الرئيسيون	الإجراءات	المقاييس والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
		<p>وضع و Unterstützung إرشادات بشأن النهج الشامل تجاه الأزمات والتخطيط للموارد (٢٠٠٠)</p> <p>و معاً لجنة التسويق الإدارية / الجهة الاستشارية المعنية ببعض الاقتراحات</p> <p>إشراف مكتب منسق الشؤون الإنسانية / أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عمل الجهة الاستشارية المعنية ببعض الاقتراحات</p> <p>إشراف موظفي مجموعة الأمم المتحدة الإنسانية في عمل الجهة الدائمة المشتركة و معاً لجنة الدائمة المعنية ببعض الوكالات و قراراتها العامل، حسب الاقتراح، وبالعكس</p> <p>اتخاذ إجراءات من جانب مجموعة الأمم المتحدة الإنسانية واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية واللجنة الاستشارية المعنية بالعمل بالجهة المعنية ببعض الاقتراحات</p>		<p>زيادة تطوير الآليات وبناء التقدرات لاتساع نطاق شاممل فسي الأزمات المعددة والكوارث الطبيعية</p> <p>إقامة وتعزيز روابط بين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإقليمية والتنمية وجموعة الأمم المتحدة الإنسانية (١٩٩٤) (الأمم المتحدة الإنسانية بين الوكالات (١٩٩٩)</p> <p>حسب الاقتراح</p> <p>الجمعية عن قلقها إزاء تزايد عدد الكوارث الطبيعية التي كثيرة ما تحل ببلدان تفتقر إلى الموارد للتعامل معها. وهي تؤكد أيضاً أن تقديم التبرعات المساعدة الإنسانية</p> <p>تلاحظ الجمعية مع التقدير التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام، وتعرب الجمعية عن قلقها إزاء تزايد عدد الكوارث الطبيعية التي كثيرة ما تحل ببلدان تفتقر إلى الموارد للتعامل معها. وهي تؤكد أيضاً أن تقديم التبرعات المساعدة الإنسانية ينبع أولاً وأخيراً على حساب المساعدة الإنسانية وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر موارد كافية</p>

النافذون الرئيسيون	إجراءات	المقاييس والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
الوكالات المتخصصة صندوق ودائع الأمم المتحدة الجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرامجية والتنفيذية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجان الإقليمية الحكومات الوطنية	إدراج المسائل الإقليمية في التقارير المقدمة لمجالس إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والتنمية مواصلة الاهتمام بتنمية إطار عمل الأمم المتحدة المساعدة الإنمائية والمبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق المنظمة وتغريد الأمون العام عن أسباب الصراع وتعزيز السلم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/52/871-S/1998/318)	زيادة الأدلة على مراقبة المنظور الإقليمي دون الإقليمي في المؤسسات منظمة الأمم المتحدة والتنمية زيادة الروابط المعايير الشاملة لعدة منظمات التي تجمع بين المؤسسات الإقليمية دون الحكومات، من أجل كفالة زيادة الإقليمية والوطنية للأنشطة التي تهتم بها منظومة الأمم المتحدة المشتركة وفي إطار عمل الأمم المتحدة المساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء	قرار الجمعية العامة ١٩٧/٥٢ المؤرخ ٤٠ تؤكد الجمعية الحاجة المتردية إلى إدماج البعد الإقليمي دون الإقليمي في الأنشطة التنفيذية التي تهتم بها الأمم المتحدة وتشجع المستويين المقيمين على العمل بالتشاور مع المشاركة من جانب اللجان الإقليمية في التقييم القطري للمشترك وفي إطار عمل الأمم المتحدة المساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء	قرار الجمعية العامة ١٩٧/٥٢ المؤرخ ٤٠ تؤكد الجمعية الحاجة المتردية إلى إدماج البعد الإقليمي دون الإقليمي في الأنشطة التنفيذية التي تهتم بها الأمم المتحدة وتشجع المستويين المقيمين على العمل بالتشاور مع المشاركة من جانب اللجان الإقليمية في التقييم القطري للمشترك وفي إطار عمل الأمم المتحدة المساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء
المنظمات الحكومية الدولية	صياغة المبادئ التوجيهية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرامجية والتنفيذية في عام ١٩٩٩ تنمية عمل خاص بالمنطقة بوسائل إعلام الكيانات في الأمم المتحدة	إن توفر المبادئ التوجيهية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرامجية والتنفيذية، بشأن البعد الإقليمي، أساساً للبعد الإقليمي دون الإقليمي المعزز في الأنشطة التنفيذية التي تهتم بها الأمم المتحدة		

النماذج التأسيسية	الأهداف	المفاهيم والأطر الزمنية	المبادئ التوجيهية
		<p>إعداد المبادئ التوجيهية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنمية وموافقة عليها (١٩٩٩)</p> <p>تضييق المبادئ التوجيهية للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنمية من خلال إجراءات تضييقها صناديق الأمم المتحدة وبرامجه وكالاتها المتخصصة والتنمية والجوانب الإقليمية وتنظيم المنظمين المتخصصين واستعراضها سنويًا في اجتماعات إقليمية يرأسها رئيس الأمانة العام</p>	
		<p>يشترك اللجان الإقليمية في استكمال المبادئ التوجيهية لإطار العمل الأمم المتحدة للمساعدة المنشورة في التقريري المشترك لإعماقه والتنمية الفطرية المشتركة</p> <p>تضييق قرار المجلس الاقتصادي والعميقي (١٩٩٨)، المرفق والاجتمعي عاليًا، الثالث، بشأن اللجان الإقليمية</p> <p>يشدد المسؤولون المتخصصون بمبادرة إشراف اللجان الإقليمية حسب اقتضاء</p>	<p>ربط اللجان الإقليمية الخمس بعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حسب الاقتضاء</p>

ثالث عشر - التعاون فيما بين بلدان الجنوب/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

الفاعلون الرئيسيون	الإجراءات	المقاييس والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
<p>(أ) التنسيق الشامل: الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للبرنامج الإنمائي، عن طريق اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية لجنة التنسيق الإدارية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)</p> <p>تقييم الأثر بواسطة الوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة الذي يتم تنفيذه، ومشاركة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للبرنامج الإنمائي في النتائج (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)</p> <p>التحليل الشامل للأمين العام عن تنفيذ طريقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو ٢٠٠١) إلى الدورة ٥٦ في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)</p>	<p>(أ) التدابير/مؤشرات النجاح المشتركة لتنمية القرارات من ٤٢ إلى ٤٥ والقررة ٤٩ من القرار ١٩٢/٥٣ التي انفتت بشأنها جميع الوكالات والصناديق والبرامج، في ضوء توصيات تقرير الأمين العام (جزيران/يونيه ١٩٩٩) A/53/226/Add.4 (E/1997/110 A)</p> <p>تحسين تنسيق السياسات والإجراءات وتقديم التقارير عن لجنة التنسيق الإدارية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)</p> <p>تقييم الوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة لنتيجة وأثر تنفيذ القرارات من ٤٢ إلى ٤٥ والقررة ٤٩ من القرار ١٩٢/٥٣ (بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)</p>	<p>(أ) تدابير/مؤشرات النجاح المشتركة لتنمية القرارات من ٤٢ إلى ٤٥ والقررة ٤٩ من القرار ١٩٢/٥٣ التي انفتت بشأنها جميع الوكالات والصناديق والبرامج، في ضوء توصيات تقرير الأمين العام (جزيران/يونيه ١٩٩٩) A/53/226/Add.4 (E/1997/110 A)</p> <p>تحسين تنسيق السياسات والإجراءات وتقديم التقارير عن لجنة التنسيق الإدارية (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)</p> <p>التحليل الشامل للأمين العام عن تنفيذ القرارات من ٤٢ إلى ٤٥ والقررة ٤٩ من القرار ١٩٢/٥٣ الذي سيقدم عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو ٢٠٠١)، إلى الدورة ٥٦، في إطار استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)</p>	<p>(أ) تحقيق زيادة في إدخال وإدماج طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في جميع الوكالات والصناديق والبرامج، عن طريق تحسين تنسيق السياسات والإجراءات وتقديم التقارير عن النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي ضوء التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (جزيران/يونيه ١٩٩٩) A/53/226/Add.4 (E/1997/110 A)</p>	<p>تطلب الجمعية العامة في الفقرات من ٤٢ إلى ٤٥ و ٤٩: من قرارها ١٩٢/٥٣، إلى منظومة الأمم المتحدة أن تحسن إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها، وإدماج مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التيار الرئيسي، بما في ذلك عن طريق دعم أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة للبرنامج الإنمائي، وتشجيع المؤسسات الدولية الأخرى على اتخاذ تدابير مماثلة</p>
<p>(ب) الموارد: الدول الأعضاء، المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج</p>	<p>(ب) المقررات المناسبة بشأن تخصيص الموارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تتناولها المجالس التنفيذية ذات الصلة للصناديق والبرامج (١٩٩٩-٢٠٠١)</p>	<p>(ب) مسألة زيادة تخصيص الموارد من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي كانت محور مداولات المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج (تابع)</p>	<p>(ب) تخصيص صناديق الأمم المتحدة وبرامجها مزيداً من النظر في طريقة تخصيص الموارد لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بغية زيتها، وتحيط علمياً بالتقدير بالتزامن مع تقرير الأمين العام ذي الصلة</p>	<p>(ب) تطلب إلى المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تعيد النظر في طريقة تخصيص الموارد لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بغية زيتها، وتحيط علمياً بالتقدير بالتزامن مع تقرير الأمين العام ذي الصلة</p>
<p>(ج) الشراء: جميع الوكالات والصناديق والبرامج: نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين، والحكومات الوطنية والاجتماعي (أيار/مايو ٢٠٠١)</p>	<p>(ج) يطلب إلى جميع الوكالات والصناديق والبرامج أن تقدم تقريراً عن نتائج تنفيذ الفقرة ٤٩ من القرار ١٩٢/٥٣ إلى الجمعية العامة (أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو ٢٠٠١)</p>	<p>(ج) التدابير/مؤشرات الملموسة التي تتخذها المجالس التنفيذية لوكالات والصناديق والبرامج من أجل زيادة شراء السلع والخدمات من البلدان النامية، حسب الاقتضاء (تابع)</p>	<p>(ج) زيادة شراء الوكالات والصناديق والبرامج للسلع والخدمات من البلدان النامية</p>	<p>(ج) تدعو جميع الصناديق والبرامج لزيادة شراء السلع والخدمات من البلدان النامية، بوصف ذلك آلية لتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب ولتعزيز التنفيذ الوطني</p>

رابع عشر - الرصد والتقييم

الفاعلون الرئيسيون	الإجراءات	المقاييس والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
<p>الأمم المتحدة/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ومع الحكومات الوطنية</p>		<p>تقديم التقارير إلى المجلس في عام ١٩٩٩ من كل كيان تابع للأمم المتحدة بشأن خطط تحقيق أهداف الرصد والتقييم المبنية في القرار ١٩٢/٥٣ وإشارة إلى الموارد التي ستخصص للمهمة</p> <p>تقديم التقارير إلى المجلس في عام ٢٠٠٠ من كل كيان تابع للأمم المتحدة بشأن التقدم المحرز من أجل تحقيق الأهداف الواردة أعلاه والإشارة إلى الموارد التي خُصصت فعلياً للمهمة</p> <p>تقديم تقرير من الأمين العام إلى المجلس في عام ٢٠٠١ عن النتائج التي تتحقق فيما يتعلق بالأهداف الخمسة المبنية قرین هذا والإشارة إلى آلية متطلبات مستقبلية</p>	<p>تحسين ومواءمة المعايير لسياسات التقييم وممارسته وبخاصة وفقاً للأهداف الخمسة للتسييرات الحالية: معايير التقييم التي يجري إدماجها في صلب المشاريع والبرامج في مرحلة التصميم زيادة التعاون بشأن التقييم على الصعيد القطري</p> <p>تطبيق الدروس المستفادة من عمليات الرصد والتقييم على نحو منتظم في عمليات البرمجة على الصعيد التنفيذي تعزيز قدرات البلدان المتقدمة على أداء كل من الرصد المالي الفعال للبرامج والمشاريع وإجراء تقييمات لأثر الأنشطة التنفيذية الممولة من الأمم المتحدة؛ وجعل رصد وتقييم الأنشطة التنفيذية، بما في ذلك التقييمات المشتركة، حيادية ومستقلة تحت القيادة الشاملة للحكومة</p> <p>تعظيم تجربة التعاون الفعال الكفاءة ضمن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي</p>	<p>تدعم الفقرات من ٥٢ إلى ٥٧ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٢/٥٣ إلى وضع نظام لتحسين الأداء فيما يتعلق بالتقييم واستخلاص المعلومات بوصفهما جزءاً متكاملاً من الاستعراض المسبق الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، وسيجري إعداد تقييم عن آخر الأنشطة التنفيذية للتنمية</p>

خامس عشر - تقييم الأثر

الفاعلون الرئيسيون	الإجراءات	المقاييس والأطر الزمنية	الأهداف	المبادئ التوجيهية
<p>الأمم المتحدة/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منظومة الأمم المتحدة للحكومات الفريق الفرعي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنى بعمليات البرمجة</p>	<p>إجراء مشاورات مع الوكالات الدول الأعضاء تخطيط دراسات الأثر وتنفيذها في الميدان وإعداد التقارير عنها إعداد تقارير مرحلية تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١</p> <p>إعداد مشاور سنوي يتضمن البيانات والنتائج الرئيسية للنظر في وضع مبادئ توجيهية للاستفادة من البرامج من الدروس المستخلصة</p>	<p>(أ) تعبئة الموارد وإجراء مناقشات مع الدول الأعضاء: (ب) اختيار المواضيع في ضوء (أ) وبالتشاور مع منظومة الأمم المتحدة: (ج) العمل على وضع معايير ومؤشرات ونظم لجمع البيانات: حزيران/يونيه ١٩٩٩ استعراض يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لما جاء في الفقرة ٥٤ من القرار ١٩٧٥/٣، تموز/ يوليه ١٩٩٩ مجموعة أولية من تقييمات الأثر، تموز/ يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٩ مجموعة ثانية من تقييمات الأثر، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠ استعراض يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لما جاء في الفقرة ٦٢ من القرار ١٩٧٥/٣، تموز/ يوليه ٢٠٠٠ مجموعة ثلاثة من تقييمات الأثر، أيار/ مايو - شباط/ فبراير ٢٠٠١ (أ) تحليل استخلاص نتائج الأثر وتقييم العمليات، (ب) والاستفادة من الدروس المستخلصة في استعراض السياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠ - آذار/ مارس ٢٠٠١</p> <p>إعداد استعراض عام ٢٠٠١ للسياسات الشاملة، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠٠١</p> <p>العرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/ يوليه ٢٠٠١</p>	<p>إجراء التقييم الثاني لأثر المكونات الرئيسية على الأنشطة التنفيذية. وستجري عملية حقل للمنهجية ولأسلوب على سبيل متابعة التقييم التجريبي للأثر المنفذ لأغراض استعراض عام ١٩٩٨. وستواصل التقييمات تركيزها على ما تحققه أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية</p> <p>تيسير من خلال إجراء تقييمات المكونات المحددة دروس مستفادة ينبغي أن تكون قابلة للتطبيق على نطاق المنظمة وأن تساهم في تصميم الأنشطة في المستقبل</p>	<p>الفقرة ٥٣ من القرار ١٩٧٥، سيجري إعداد تقييم لأثر الأنشطة التنفيذية للتنمية وبصفه جزءاً متكاملاً من الاستعراض القادم الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات</p>

سادس عشر - البنك الدولي والمصارف الإقليمية

المبادئ التوجيهية	الأهداف	المقاييس والأطر الزمنية	الإجراءات	الفاعلون الرئيسيون
تشجع الجمعية العامة على تحقيق مزيد من التعاون بين البنك الدولي والمصارف الإقليمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها بغية زيادة التكامل وتحسين تقسيم العمل، فضلاً عن تعزيز الاتساق في أنشطتها القطاعية، استناداً إلى الترتيبات القائمة وتمشياً مع أولويات الحكومة المتلقية	السعى لإيجاد روابط أوسع بين ترتيبات الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل التنمية مواصلة الحوار المتعلق بالسياسات على أعلى المستويات تعزيز الأثر العملي للتعاون بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة والبنك الدولي والمصارف الإقليمية	مؤشرات إيلاء الاهتمام للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الاستطلاعي المشترك للتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسة بريتون وودز (E/1998/61) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/١٩٩٩	المقايس والأطر الزمنية	صناديق الأمم المتحدة وبرامجها البنك الدولي المصارف الإقليمية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريقها الفرعية المعنى بالسياسات البرنامجية مكتب المدير العام المنسقون المقيمين
تيسير التعاون على الصعيد القطري	مواصلة وتعزيز التعاون بين البنك الدولي وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، داخل آليات التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقيم القطري للمشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات المساعدة القطبية، والموائد المستديرة، والأفرقة الاستشارية زيادة تعاون الأمم المتحدة في برامج الاستثمار القطاعية للبنك الدولي وغير ذلك من النهج على صعيد القطاعات	إدماج التعاون مع البنك الدولي والمصارف الإقليمية في المبادئ التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقيم القطري للمشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات المساعدة القطبية، والموائد المستديرة، والأفرقة الاستشارية	الإجراءات	